



PROVISIONAL

A/41/PV.75
1 December 1986

ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد هينار (سورينام)
نائب الرئيس (السيد هينار)
شم : السيد طومسون (فيجي)
نائب الرئيس (السيد طومسون)

الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم [٤٢] : (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64500/A

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد هينار (سورينام) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٤٢ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات

السلم : مشروع قرار (A/41/L.34)

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تتناول الجمعية العامة مسألة الحالة في امريكا الوسطى للمرة الرابعة ، الامر الذي يبسرر تزايد القلق والمخاوف إزاء مستقبل السلم والامن في ذلك الجزء من العالم . وكما أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراي ، فإن الحالة السائدة في امريكا الوسطى تشكل إحدى بوئر التوتر الرئيسية في العالم . وعلى الرغم من النداءات المتواصلة من جانب حركة بلدان عدم الانحياز والاغلبية الساحقة من الدول ، وجهود مجموعة كونتادورا سعيا الى التوصل الى حل دبلوماسي ، فقد تفاقمت الازمة نتيجة للسياسات الامبريالية التي تقوم على التدخل بجميع أنواعه والتي تمثل ، الى جانب ظروف الفقر المدقع والقهر في المنطقة ، تهديدا حقيقيا للسلم والامن الدوليين وأكد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز على أن جذور المنازعات في امريكا الوسطى تتخذ طبيعة اجتماعية اقتصادية ، ولذلك لا يمكن تفسيرها من حيث كونها مواجهة أيديولوجية بين الكتل العسكرية . كما لاحظوا أن خطر التدخل المباشر من جانب الولايات المتحدة في نيكاراغوا ، وفي بلدان أخرى في المنطقة ، قد تزايد على نحو يثير الجزع .

وقد شهدنا في الآونة الأخيرة تفاقما خطيرا في الموقف في هذه المنطقة . وكما أعلن وزراء الشؤون الخارجية لمجموعة كونتادورا وفريق الدعم في ١ تشرين الأول/ اكتوبر الماضي :

"تتفاقم الازمة في امريكا الوسطى يوما بعد يوم ، ويتزايد خطر الحرب

يوما بعد يوم . " (A/41/662)

وعبر عديد من رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية ، أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة ، عن قلقهم العميق إزاء الحالة الحرجة والمتوترة التي حدّ كبير في أمريكا الوسطى .

وفي السنة الدولية للسلم التي أعلنتها الأمم المتحدة ، من الطبيعي أن نتوقع أن تركز كل البلدان والحكومات على جهودها للسعي من أجل إيجاد سبل وأصاليب تميز السلم والأمن الدوليين وزيادة الثقة والتعاون بين الدول . بيد أن الخطوة الخطيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة قد زادت من التوتر في أمريكا الوسطى وخطر المواجهة العسكرية . وقبل أن تتناول الجمعية العامة البند المتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى بقليل وقّع رئيس الولايات المتحدة التشريع بتخصيص مساعدة عسكرية قدرها ١٠٠ مليون دولار للعصابات المضادة للثورة في نيكاراغوا ومهد بذلك الطريق أمام العدوان على دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز . وقد تحوّل ما كان يعهد سرا للمرتزقة إلى سياسة رسمية للدولة .

وعلى أساس البراهين الأخيرة التي لا يمكن تفنيدها عن مشاركة الولايات المتحدة في تمويل وتمويل المناهضين للثورة - كما هي الحال مع المرتزق الذي اعتقل مؤخرا في نيكاراغوا - لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل هذا الخطر . إن الطابع الإرهابي والمعادي للشعوب لأفراد "كونترا" معروف لدى الجميع . وإن الحقائق التي أثبتتها محكمة العدل الدولية قد كشفت عن أنهم مرتزقة يعملون لخدمة المصالح الأجنبية ولا يتمتعون بأي تأييد شعبي . وألحقت هذه السياسة ضرا باقتصاد نيكاراغوا بلغ أكثر من ملياري دولار وأدت إلى إرهاب المدنيين ومصرع ١٦ ٠٠٠ مواطن نيكاراغوي .

وازيح الستار عن الخطط لتسليح أفراد "كونترا" بأسلحة وطائرات حديثة وتدريبهم في وحدات خاصة للجيش الأمريكي . وتشير آخر المعلومات التي نشرتها الصحافة الأمريكية إلى أن أراضي الولايات المتحدة وأراضي الدول المجاورة تستخدم لشن الأعمال العدوانية العسكرية ضد نيكاراغوا .

وينبغي لنا أن نذكر أيضا بحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ والقاضي بأن الولايات المتحدة بتدريبها وتسليحها وتمويلها لمجموعة

"كونترا" التي تشن معارك مسلحة ضد نيكاراغوا قد انتهكت قواعد القانون الدولي .
 فإن زرع الألغام في المياه الإقليمية وانتهاك المجال الجوي والهجوم على الأهداف
 الاقتصادية وتخریبها تشكل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة . وأصدرت
 محكمة العدل الدولية حكما واضحا يطلب من الولايات المتحدة أن تتوقف وتكف فوراً عن
 أي عمل يؤدي إلى تعزيز الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية ضد جمهورية نيكاراغوا .
 وقد حظي حكم محكمة العدل الدولية بتأييد واسع النطاق من جانب المجتمع
 الدولي والأمم المتحدة . كما حظي بالتأييد الحاسم من جانب رؤساء دول أو حكومات
 بلدان عدم الانحياز الذين اجتمعوا في هراري والذين وجهوا نداء ملحا للولايات
 المتحدة بالامتثال لهذا الحكم . وكان هذا أيضا الرأي السائد في مجلس الأمن في
 اجتماعاته الأخيرة ، ولكن حق النقض الذي استخدمته الولايات المتحدة حال دون اتخاذ
 قرار يبيّن هذا الاتجاه . وفي الآونة الأخيرة ، طالبت الجمعية العامة في قرارها
 ٣١/٤١ بتطبيق حكم محكمة العدل الدولية .

ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٣٩/٤٠ ، فإن مصالح السلم والأمن تقتضي :

"من جميع الدول أن تمتنع عن التدخل في الوضع الداخلي للسلفسادور

وأن تقوم ، بدلا من المساعدة بأيّة طريقة في إطالة أمد الحرب وتكثيفها ،

بتشجيع مواصلة الحوار إلى أن يتم التوصل إلى سلم عادل ودائم ."

كما تقتضي مصالح السلم والأمن وقد استعمال أراضي دول أمريكا الوسطى مراكز لشن

أعمال العدوان والتخريب الرامية إلى إحباط تطلعات الشعوب إلى الحرية والاستقلال .

ان إدانة المجتمع الدولي والامم المتحدة لتلك السيادة تقود الى النتيجة الجلية التي مؤداها انه ينبغي في العالم المعاصر حل المشاكل على اساس المبادئ والقواعد الاساسية للقانون الدولي وليس عن طريق القوة والتدخل . وقد كانت تلك هي النتيجة الرئيسية التي خلس إليها مجلس الامن في جلساته الثلاث المعقودة في الاشهر الستة الماضية للنظر في الحالة الحرجة في امريكا الوسطى وما تتعرض له نيكاراغوا من تهديدات . ولفت الانتباه بوجه خاص الى ان الاعمال العدوانية المتزايدة حيال نيكاراغوا تشكل انتهاكا لقراري مجلس الامن ٥٣٠ (١٩٨٣) و ٥٦٢ (١٩٨٥) اللذين يؤكدان حق نيكاراغوا ، شأنها شأن سائر دول المنطقة في العيش في سلم وأمن بمنأى عن أي تدخل خارجي وفي أن تختار بنفسها نظامها السياسي والاجتماعي .

وخلافا لما يعتقد البعض ، لم يطو العالم صفحة أخرى قاتمة من التاريخ الحديث لشعوب تلك المنطقة الا وهي التدخل العسكري في جزيرة غرينادا المقيمة واحتلالها . وغني عن البيان أن السبب الذي من أجله تعرضت غرينادا للعدوان هو على وجه التحديد تجاسرها على اختيار سبيلها الى الامتقلال والتنمية . ولئن كانت تطلعات شعبها قد أخذت فلن يمكن أبدا محق مثله العليا المنادية بالامتقلال الوطني والتقدم والتنمية المستقلة . ومرة أخرى يثبت من الحالة في امريكا الوسطى وتطوراتها أنه لكفالة الامن الدولي في عالمنا المعاصر ينبغي توحيد جميع الجهود للقضاء على بسور التوتر القائمة في أنحاء شتى من العالم . ولذا طرحت جمهورية بلغاريا الشعبية هي وسائر البلدان الاشتراكية على الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين مسألة إقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين ينبغي على عدة عناصر من أهمها تسوية الصراعات واحترام القواعد الاساسية للعلاقات المتحضرة بين الدول وكفالة حق كل شعب في أن يختار بحرية طريقه الى التنمية السياسية والاقتصادية .

والوفد البلغاري إذ يشرح موقفه من الحالة في امريكا الوسطى ولا سيما الوضع الخطير الناشئ حول نيكاراغوا إنما يود أن يؤكد مجددا تاييده لما تبذله مجموعة كونتادورا وفريق الدعم من جهود بناءة بغية إيجاد السبل والوسائل التي تتيح الوصول الى تسوية سياسية لتلك الحالة مع مراعاة مصالح جميع بلدان المنطقة . والاتفاقات

التي توصلت إليها مجموعة كونتادورا تضع في الحسبان بأملوب متوازن المصالح الأمنية لكل بلدان المنطقة وتتضمن مقترحات محددة وواقعية لكفالة السلم ووضع حدّ لتعميد النشاط العسكري ومنع التدخل المسلح من خارج المنطقة ووقد ما تتعرض له بلدان المنطقة من تدخل مسلح من أراضي الغير يستعان فيه بعصابات المرتزقة وغير ذلك من أشكال الإرهاب والضغط والابتزاز . وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى موقف نيكاراغوا البتاء التي أعلنت استعدادها لقبول وثيقة السلم والتعاون في امريكا الوسطى وتوقيعها دون إبطاء . وعلى ذلك أصبح من الواضح الآن وبعد عامين من صدور الوثيقة من هم الذين يعرقلون اعتمادها ويعوقون المفاوضات .

وغني عن البيان أن تسوية الحالة الحرجة في امريكا الوسطى لن تتأتى إلا عن طريق المفاوضات بما في ذلك المفاوضات المباشرة بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا وفقا لقرارات مجلس الامن بشأن تطبيع العلاقات بين البلدين ، وهو أمر لا يحول دونّه حائل حقيقي .

أما محاولات التصرف من منطلق القوة أو اللجوء الى التهديدات أو الى إمسلاء الإرادة أو التدخلات العسكرية المباشرة سواء في امريكا الوسطى أو الجنوب الافريقي أو الشرق الاوسط أو في منطقة الكاريبي فمآلها الفشل . والتصرف على هذا النحو يعنى مناهضة تطلعات الشعوب المشروعة الى السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي . وأبلغ دليل على استحالة وأد التطلع الى الحرية والتنمية يتجسد في المنجزات التاريخية التي حققها الشعب الكوبي على مدى قرابة ٣٠ عاما منذ أن أمسك بمقدراته في يده في استقلال تام رغم ما يتعرض له من ضغوط نفسية واجتماعية دأبة من جانب الامبريالية .

ونحن على اقتناع تام بأن الإبقاء على التوترات في امريكا الوسطى لا يوائم مصلحة أي من بلدان المنطقة ، بل انه يتعارض مع مصالح السلم والامن في العالم . وكما أعلنّا أكثر من مرة ، فإن بلغاريا تتضامن مع نيكاراغوا في كفاحها دفاعا عن استقلالها وحقها في حرية اختيار سبيلها الى التنمية السيامية والاقتصادية .

وجمهورية بلغاريا الشعبية تؤيد النداءات الداعية الى تغليب الواقعية على روح المفامرة كيما يتاح لشعوب تلك المنطقة من البسيطة ان تقرر مستقبلها وتحقق بالطريقة التي تشاؤها أحلامها بالسلم والاستقلال والتقدم الاجتماعي .

السيد كورهونين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الحالة

في امريكا الوسطى ما زالت حرجة . فما برحنا نشهد أعمال العنف في المنطقة . ومبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية تنتهك بشكل متواتر . ويجري تبيد الموارد التي تحتاجها بلدان المنطقة . مسيس الحاجة للوفاء بالاعراض الاجتماعية والاقتصادية . وكما هو معتاد فإن المدنيين الأبرياء هم أكثر من يعانون . إذ غالبا ما يضطرون الى ترك ديارهم والتحول الى لاجئين ، وهم في حاجة الى عناية خاصة من جانبنا ومن ثم نشنسي فنلندا على جهود مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التي تبذل أقصى ما في وسعها لتخفيف محنة اللاجئين .

وينبغي طرق السبل كافة وبذل قمارى الجهود للوصول الى تسوية سلمية وداشمة في منطقة امريكا الوسطى . فالازمة الراهنة ضاربة أطنابها في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية البالية . وبالتالي ، فإن أي حل شامل لمشاكل المنطقة لا بد أن يعالج تلك القضايا الاساسية .

ولقد سعت مجموعة كونتادورا وفريق الدعم الى إيجاد حل يحظى بقبول كسل دول امريكا الوسطى . وقدمت عدة مقترحات شاملة لتحقيق تلك الغاية . فضلا عن ذلك ، كان لوجود عملية كونتادورا أثر إيجابي ومهدئ في المنطقة .

وسلمت الجمعية العامة ومجلس الامن بأن جهود مجموعة الكونتادورا هي أفضل سبيل لحل الازمة الراهنة من جذورها . إذ أن الحل الإقليمي للمشكلة الإقليمية يكون في المعتاد أفضل خيار كما انه من رأي فنلندا أن حكومات المنطقة هي أقدر من يستطيع فهم جميع الاحتياجات وإدراك العقبات وتحقيق التوازن بين شتى المصالح .

ومرة أخرى نود أن نؤكد مجددا كامل تأييدنا لجهود مجموعة كونتادورا ، فمن الضروري أن تستمر في عملها . ومن المهم أن تمنح الفرصة للسعي الى بلوغ اتفاق بمنأى عن أي تدخل خارجي ودون أن تشكل بعناصر دخيلة .

وفي رأينا ان ما شهدته المنطقة مؤخرا من تطور صوب إقامة نظم تعددية
ديمقراطية ومواصلة الحوار فيما بين قادة امريكا الوسطى الخمسة سيكون له اثر
إيجابي على عملية التفاوض . ويحدونا وطيد الامل في أن يتيح قرار إنشاء برلمان
امريكا الوسطى إمكانيات جديدة لإقرار الثقة المتبادلة .

إن حكومة فنلندا تقدم تأييدها الكامل لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وعليه فإننا نعتقد أنه يتعين حل جميع النزاعات الدولية بالطرق السلمية وعن طريق المفاوضات . ويتعين على جميع الدول أن تمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . ويتعين احترام مبادئ عدم التدخل بأنواعه كافة .

ونود أيضا أن نعلن عن تأييدنا لمحكمة العدل الدولية . وفي رأينا أن القرارات التي يتخذها أعلى قيم على القانون الدولي ينبغي لها أن تحترم . وأفضل سبيل لإحترام سلطة محكمة العدل الدولية يتمثل في قبول جميع الدول ، مثلما تقبل فنلندا ، بالولاية الإلزامية للمحكمة .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شهدنا على

مدى العام المنصرم تدهورا في الحالة العامة في أمريكا الوسطى ، اتسمت بتزايد الأحداث الشنائية الطرف وتصعيد الأعمال الحربية وجمود عملية التفاوض . إننا نشاطر الأمين العام القلق الذي أعرب عنه في تقريره عن الحالة في المنطقة . كما نشاطره آراءه حول العناصر الأساسية التي ينبغي أن تقوم على أساسها التسوية السلمية للنزاع .

ومما له أهمية خاصة ضرورة إيجاد حل أمريكي لاتيني لمشاكل المنطقة ، تلك المشاكل التي ينبغي إخراجها من نطاق الصراع بين الشرق والغرب . كما أن إقامة نظام ديمقراطي تعددي واحترام حقوق الإنسان ، وكذلك احترام حق جميع الأمم في تقرير المصير وحققها في اختيار شكل حكوماتها ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بحرية ودون تدخل خارجي ، تشكل عناصر أساسية في هذا الإطار . وفي نفس الوقت ، فإن حظر استخدام أراضي دولة ما كقاعدة لمهاجمة بلد آخر شرط أساسي مسبق لتحقيق السلم الدائم في المنطقة .

إن مشاكل منطقة أمريكا الوسطى ليست جديدة . فقد نتجت عن ظلم اجتماعي واستغلال امتد على مدى قرون من الزمن . إن التغيير السياسي في أمريكا الوسطى أمرا لا مفر منه . إلا أن تصعيد العنف لا يقدم أي أمل لشعوب تلك المنطقة المضطربة .

لا تزال حكومة بلدي تؤيد جهود السلام التي تبذلها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم . إلا أننا نشعر بالقلق إزاء عدم احراز تقدم في عملية السلام .
إننا نرحب ترحيباً شديداً بأي دعم سياسي واقتصادي تقدمه بلدان أخرى أو مجموعة من البلدان إلى المنطقة على أمل أن تسهم المشاركة البناءة والواسعة في تحقيق حل سلمي لمشاكل هذه المنطقة . وتشعر حكومة بلدي أنه من الضروري أن يُسمح لشعوب المنطقة بأن تحل مشاكلها بمنأى عن التدخل الخارجي . وكما ذكرت ، فإن الأسباب الجذرية للمشاكل أسباب اقتصادية واجتماعية ، ولا يمكن لإستمرار الحرب إلا أن يزيد من تفاقم تلك المشاكل .

يبقى اتفاق كونتادورا الأساس الوحيد المقبول على نطاق واسع لإيجاد حل سلمي . فهو يؤكد على تساوي الدول في السيادة وعلى التسويات السلمية للنزاعات ورفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وكذلك تصدير الإرهاب وأعمال التخريب ، ويؤيد المؤسسات الديمقراطية ويشجع تحقيق العدالة الاجتماعية .

لنا وطيد الأمل أن تؤدي الجهود التي تضطلع بها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها إلى إيجاد حل مبكر للمشاكل المعقدة والمعقدة في المنطقة . إن الصراع في أمريكا الوسطى لا يمكن تسويته إلا بالوسائل السياسية . وإننا لا نعتقد أن الدعم العسكري الذي تقدمه دول من خارج المنطقة سيساعد على حل الصراع . من المهم ألا ننسى الجانب الإنساني للأزمة السياسية في أمريكا الوسطى . فالتوترات والأعمال الحربية تؤدي إلى تزايد عدد اللاجئين في المنطقة . وأود أن أشيد بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على المساعدة القيمة التي يقدمها للاجئين واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بالمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية النشطة في هذا المجال . وقد أسهمت حكومة النرويج في هذا الجهد الإنساني ومتواصل الإسهام فيه ما دامت الحاجة إلى هذا الإسهام قائمة .

السيد نيبينغ فيكتوريا (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) : في الدورة الأخيرة للجمعية العامة وخلال السنة الحالية اعربت حكومة الجمهورية الدومينيكية للمجتمع الدولي مرارا وتكرارا عن قلقها العميق إزاء الازمة

(السيد نينغ فيكتوريا ،
الجمهورية الدومينيكية)

التي تحيق بمنطقة أمريكا الوسطى . وخلال هذه الفترة كلها ، ومنذ بداية الصراع في أمريكا الوسطى ، تمسكنا باقتناعنا الراسخ على نحو متسق لا لبس فيه بأنه لا يمكن أن يكون حل الازمة دائما إلا اذا انبثق عن حوار وإرادة سياسية للتوصل الى اتفاق فيما بين الاطراف المعنية مباشرة . وقد قلنا بحزم وبصورة متكررة بأنه يتعين في البحث عن تسوية سلمية للازمة التأكيد ثانية والتعزيز للمبادئ الاساسية التي يركز عليها نظام القانون الدولي وضمان التعايش المتحضر المتسق بين الامم ، لا سيما مبدأ عدم التدخل ومبدأ حق الشعوب في تقرير المصير .

ويتعين أن يوضع هذا الحوار والإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الاتفاق الذي أشرنا اليه في إطار مناسب وملائم يرجح أن يفضي الى أفضل الظروف الممكنة ، التي يمكن أن تقضي على الشكوك والصعوبات السياسية أو أية صعوبات أخرى ، والتي تستطيع في نفس الوقت أن تخلق جوا من الثقة المتبادلة ، ذلك الجو الذي يتعين أن يسود في أية عملية مفاوضات .

فكيف تطورت الحالة في أمريكا الوسطى منذ الوقت الذي ناقشت فيه الجمعية العامة هذه المسألة في دورتها الأربعين ؟ إن النظرة السريعة تكشف عن حدوث تدهور شديد في الحالة في أمريكا الوسطى ، اتخذ أشكالاً مختلفة تزيد من قسوة الظروف التي توفك أن تسبب انفجاراً حقيقياً ومنذراً بالخطر وله أبعاد غير مسبوقه في أمريكا اللاتينية .

وتتيح لنا دراسة الحالة أن نتبين أن العلاقات الشناثية بين بعض البلدان في المنطقة قد وصلت إلى مرحلة تدعو إلى القلق ، وينطبق نفس القول على العلاقات بدول أخرى خارج المنطقة ولكن تربطها بها علاقات ومعالج ، وأن خطر نزاعات الحدود والحوادث المسلحة ما زال مستمرا ، وإن سباق التسلح المحموم مازال جارياً ، وإن وجود القوات الأجنبية في المنطقة زاد كثافة ، وأن تبادل الاتهام واللوم بين بعض بلدان المنطقة قد ازداد .

وينبغي أن نضيف إلى هذه الحالة الخطيرة الركود الاقتصادي الساحق الذي يضاعف من قسوة الظروف التي يعيشها أختنا في أمريكا الوسطى . والواقع أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة التي تؤثر على مجمل الوضع في أمريكا اللاتينية أدت في أمريكا الوسطى إلى تفاقم أوجه التباين المجحفة الناجمة عن الهياكل التي عفا عليها الزمن ، مما أسهم في تدهور الحالة سواء من الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية .

وقد تمكنت مجموعة كونتادورا حتى الآن أن تنأى بأمريكا الوسطى عن المواجهة العسكرية . وكان ذلك اسهاماً له قيمته في قضية السلم مما أكسب مجموعة كونتادورا امتنان المجتمع الدولي ككل وبالذات بلدان أمريكا اللاتينية .

ومن ناحية أخرى فإن الجهود الدائبة والحثيثة التي بذلتها مجموعة كونتادورا لصالح السلم أدت إلى تعزيز الرأي الذي يتسع نطاقه باستمرار بأن استخدام القوة بدلا من الحلول السياسية لا يخفف من التوتر بل يعمل على زيادته . وبرغم المصاعب التي تتزايد حالياً ففي اعتقادنا أن مجموعة كونتادورا يمكنها أن تعزز عملية السلم وتخلق

(السيد نيهينغ فيكتوريا ،
الجمهورية الدومينيكية)

الظروف التي تتيح استئناف التعاون وتنمية الثقة المتبادلة ، وهذا شرط لا غنى عنه لاستعادة روح التفاوض فيما بين بلدان أمريكا الوسطى . وعلى هذا الأساس فإن علينا أن نعمل الآن أكثر من أي وقت مضى على تشجيع جهود مجموعة كونتادورا في سعيها نحو السلم في أمريكا الوسطى .

ومن الوسائل الفعالة للمساهمة في جهود كونتادورا من أجل السلم ، والمساهمة في هذه المبادرة الرائعة والمحمودة في أمريكا اللاتينية ، أن تراعي بدقة جميع التوصيات التي اقترحتها لتحقيق السلم ، ولا سيما التوصيات التي أحتوتها رسالة كاراباليدا الموجهة الى كل من بلدان أمريكا الوسطى نفسها والى الدول التي لها علاقات ومصالح في المنطقة .

وسوف يتيح الامتثال لهذه الاحكام استعادة مناخ الثقة اللازم للحوار والمفاوضات . وتحسن جميع الدول صنعا بأن تمتنع عن اتخاذ التدابير التي تدغم أو تعزز من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية المجابهة ضد أي دولة في منطقة أمريكا الوسطى مما قد يعوق أهداف كونتادورا في السلم .

ومن شأن هذه الاجراءات جميعا ، اذا ما تم القيام بها بصورة ملتزمة ، أن تكفل زخما كبيرا لعملية التفاوض التي تظلع بها مجموعة كونتادورا . وبرغم تدهور الظروف التي لا غنى عنها للحوار ، فإن هذه المجموعة لا تزال تحتفظ بملاحيتها بوصفها أداة نشأت في أمريكا اللاتينية لتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

وكما ذكرنا في مناسبات مختلفة ، فنحن نؤمن بأن الاسباب الاساسية للأزمة في أمريكا الوسطى هي الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المجحفة التي سادت في ذلك الجزء من أمريكا ولكي يتسنى تحقيق السلم في أمريكا الوسطى ، يجب أن ينشأ في المنطقة نظام اجتماعي جديد أوسع نطاقا يكفل المزيد من مشاركة المؤسسات الديمقراطية والتعددية حيث تُحترم الحريات العامة وتمتاز حقوق الإنسان وتراعى .

كذلك فإن هذا النظام الجديد يجب أن يحترم الحق في الاختلاف ، وأن يوفر الحد الأدنى من الاحتياجات الاساسية بحيث يكفل للجماهير المريضة من السكان حق الوصول الى

منافع التعليم والثقافة ، والحق في الغذاء والسكن ، والحق في العمل والصحة ، أي باختصار أن يزيل أوجه الظلم المجحفة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية والتي نجمت عنها الحالة الراهنة .

ويسعدنا في هذا السياق أن نبرز هنا فقرة من إعلان اسكويبولام الذي وقَّعه رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة ، وهي فقرة تتفق بمصرة أساسية مع المبادئ والآراء السالفة الذكر ونصها كما يلي :

"إن السلم في أمريكا الوسطى لن يتحقق إلا عن طريق عملية ديمقراطية حقة تتسم بالتعددية والمشاركة وتستتبع تعزيز العدالة الاجتماعية ، واحترام حقوق الإنسان ، وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ، وحق كل دولة في أن تختار بحرية ، ودون تدخل خارجي من أي نوع ، نمطها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، على أن يكون ذلك الاختيار نابعا من الإرادة الحرة للشعوب المعنية" .

(A/40/1119 ، ص ٣ ، الفقرة ٤)

ولا شك أن هذا الوعي من جانب بلدان أمريكا الوسطى التي هي البلدان المؤهلة وحدها لحل خلافاتها ولتقرير مستقبلها ، والذي يجب أن يكون أساسا لإيجاد حل للامنة الراهنة ، يفتح آفاقا جديدة مبشرة أمام عملية السلم الشاقة باعتبار أن هذه المبادئ وغيرها مما يكملها قد تمثلت في وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى .

وفي الاجتماع نفسه اعترف رؤساء أمريكا الوسطى بمصرة قاطعة بأن عملية كونتادورا هي أفضل السبل المتاحة لأمريكا الوسطى في الوقت الحالي لتحقيق السلم والديمقراطية وتخفيف التوتر .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، ومع مراعاة أن بلدان أمريكا الوسطى قد قبلت بمصرة اجتماعية توافق الآراء الخاص بالاحكام الموضوعية الواردة في وثيقة كونتادورا ، فإننا في هذه المناسبة لا يمكن أن نسمح للتشاؤم والتشبيط بأن يسودا . ولا بد من مواصلة

(السيد نينغ فيكتوريا ،
الجمهورية الدومينيكية)

جهود السلم التي اظلمت بها بصورة مشيرة للاعجاب مجموعة كونتادورا بتعاون فعال من فريق الدعم .

وفي هذه المرحلة الحاسمة من المفاوضات فإن المجتمع الدولي الذي تمخه بحق الجمعية العامة ينبغي أن يكرر الإعراب عن تاييده الكامل لمبادرة كونتادورا للسلم ، وهي البديل الوحيد الذي يمكن أن يرسى في منطقة أمريكا الوسطى حقبة جديدة من السلم والوثام والاخوة والتنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعي .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، رغم مرور أربع سنوات على مناقشة الجمعية العامة لموضوع الحالة في أمريكا الوسطى فإنه لم يطرأ أي تحسن على الوضع المتوتر في هذه المنطقة بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تتعرض لها نيكاراغوا والتي تهدف الى تقويض استقلالها وسيادتها الوطنية .

لقد أكد الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ على أن تدريب وتسليح وتجهيز وتمويل المرتزقة تعد انتهاكا لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ، ونؤكد على ضرورة أن يحترم هذا الحكم الصادر عن أعلى هيئة قضائية وأن تتعاون كل دول أمريكا الوسطى في تنفيذه وبما يضمن حقها في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية لتحقيق تطلعاتها في الحرية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .

لقد بذلت مجموعة كونتادورا جهودا جبارة لايجاد تسوية سلمية لمشكلة أمريكا الوسطى ، وعلى الرغم من المساعي التي تبذلها مجموعة كونتادورا لإستتباب السلم والأمن في منطقة أمريكا الوسطى فإن الوضع يزداد تآزما يوما بعد يوم بسبب استمرار الأعمال العدائية ضد نيكاراغوا وبسبب وضع العراقيل أمام مبادرات مجموعة كونتادورا الرامية الى إقرار السلم في المنطقة .

وانطلاقا من اعتقادنا بأن دول أمريكا الوسطى هي المسؤولة عن حل خلافاتها بالوسائل السلمية ودون تدخل خارجي ، فإن بلادنا تؤيد استمرار الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا من أجل ايجاد تسوية سلمية شاملة ودائمة لمشاكل منطقة أمريكا الوسطى واعادة السلم اليها لكي تعيش شعوبها في جو يسوده الأمن والسلام .

لقد أعلنت نيكاراغوا مرات عديدة عن استعدادها للدخول في حوار جاد ومشعر مع الولايات المتحدة ورحبت بمساعي مجموعة كونتادورا الرامية الى احلال السلم في المنطقة .

ورغم كل هذه الجهود السلمية التي بذلتها حكومة نيكاراغوا فإنها لم تجد استجابة من الولايات المتحدة ولا تزال نيكاراغوا تتعرض باستمرار للتخريب والعدوان المتواصل من طرف عصابات الكونترا التي تحظى بتأييد ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية . لقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية أي حوار مع نيكاراغوا وترفض أي حوار مع الشعوب الصغيرة وتريد أن تبسط هيمنتها تارة بالقوة العسكرية ، كما حدث ضد بلادي ، وتارة بالتدخل والغزو ، كما حدث ضد غرينادا ، وتارة بتأييد عصابات المرتزقة كما يحدث في نيكاراغوا .

وفي الختام ، تؤكد بلادي من جديد على ادانتها للأعمال القمعية ضد نيكاراغوا وفرض التدابير الاقتصادية القسرية عليها والتدخل في شؤونها الداخلية . ونأمل أن تتوصل مجموعة كونتادورا إلى أفضل الحلول السلمية للحالة المتأزمة في أمريكا الوسطى . ونحن نعلن ، كما أعلننا باستمرار ، تأييدنا الكامل لهذه الجهود .

السيد سوغلو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إذا كانت هناك

منطقة من العالم تعرض فيها التوترات الناشئة عن المواجهة بين ارادتين متعارضتين السلم والامن الدوليين للخطر ، فهي منطقة أمريكا الوسطى . إذ تتصادم فيها ارادتان متعارضتان ، تنبع الأولى من تطلع شعوب المنطقة المشروع لان تقرر مصيرها بسيادة كاملة ، أما الأخرى فهي ارادة دولة نيتيشية من حيث جوهرها ، تتمسك بعقيدة مونرو الشهيرة ، وترفض أي تدخل اجنبي في شؤون الأمريكتين يكون من شأنه المساس بمركزها المتفوق في المنطقة .

فالمثل النبيلة لبوليفار وخوسيه مارتى وساندينو تتصادم مع المفاهيم الاوتوقراطية والاقطاعية لسوموزا وتروخييو وباتستا ودوفالييه . ونحن في الواقع نعرف جيدا أن التوترات التي سادت دائما أمريكا الوسطى والكاريبى تعد من الناحية الاساسية ذات طابع سياسي واجتماعي واقتصادي . وهذه التوترات ، الناجمة عن الهياكل التقليدية لسلطة قمعية وعن هياكل اقتصادية وطنية تولد البؤس وعدم المساواة

والمعاناة ، ازدادت تفاقمًا من جراء التدخلات الخارجية . وهكذا دفعت شعوب امريكا اللاتينية ولا تزال تدفع ، على غرار شعوب افريقيا وآسيا ، ضريبة ثقيلة لقوى السيطرة التي قاومت دائما تطلعاتها المشروعة وعارضت ممارستها لحقوقها غير القابلة للتصرف .

إن الامبريالية الدولية ما فتئت تعتدي بصورة مباشرة ، أو بواسطة نظم عميلة ، على دول المنطقة وتتكبر على شعوبها حقها في أن تختار بحرية النظام السياسي الذي تريد . وكان من شأن جراءة شعب نيكاراغوا على الانتفاض على هذه الأوضاع ووضع نهاية لما يزيد على نصف قرن من استبداد ووحشية نظام سوموزا ، ان أشار حنق الذين يرون في حرية الشعوب المقهورة ضياعا لمصالحهم الانانية . ولم يكن أمام نيكاراغوا ، التي فرضت عليها العزلة ووجهت اليها التهديدات والتي تتعرض يوميا للعدوان ، من سبيل لانقاذ سيادتها واستقلالها سوى أن تحيط المجتمع الدولي علما بالمحنة المأساوية التي تواجهها .

لذا لم يفت حركة بلدان عدم الانحياز في كل اجتماع من اجتماعاتها على المستوى الوزاري وعلى مستوى رؤساء الدول أو الحكومات سواء بمواء ، أن تعرب عن قلقها ازاء جميع أنواع التهديد التي تتعرض لها بلدان المنطقة ، ومنذ أربع سنوات تناقش الجمعية العامة هذه المسألة في كل دورة من دوراتها العادية .

لا يسمنا إذن سوى الإعراب عن أسفنا لأن قراري مجلس الامن ٥٢٠ (١٩٨٢) و ٥٦٢ (١٩٨٥) قد ظلّا حبرا على ورق ، وأنه بالرغم من جهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم لا يزال التوتر سائدا في تلك المنطقة . لقد أعربنا في كل هذه الهيئات عن أسفنا لتزايد عدد وحدة المواجهات التي تسبب خسائر عديدة في الارواح وتلحق أضرارا كبيرة بالمتلكات ، وأدنا الاعمال العدوانية التي ترتكبها عصابات المرتزقة التي تسليح وتنظم وتمول من الخارج ، وكذلك اتخاذ تدابير اقتصادية قسرية بما فيها الحصار التجاري .

ويجب على المجتمع الدولي ، تجنباً لان تؤدي تلك الحالة المتفجرة الى صراع يشمل المنطقة بأسرها ، أن يواصل مناشدة ضمير ومسؤولية جميع البلدان المشتركة في هذا الصراع الامتثال لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي التي تتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وعدم استعمال القوة والتسوية السلمية للنزاعات والتعايش السلمي فيما بين الدول .

ولا يسع وفدي إلا أن يرحب بالجهود التي يبذلها أعضاء مجموعة كونتادورا وفريق الدعم سعياً إلى إرساء سلم عادل ودائم في المنطقة .

ولا يسعنا سوى أن نتفق معهم على ضرورة إيجاد حل أمريكي لاتيني لمشاكل المنطقة ، خارج إطار الصراع بين الشرق والغرب .

ومن المهم أنهم أكدوا من جديد حق جميع الأمم في تقرير المصير ، مما يعني أنه ينبغي أن تتمكن كل دولة من اختيار نظام الحكم الخاص بها ونظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحرية ودون تدخل خارجي . ومن المهم أيضاً أنهم أدانوا استخدام أراضي الدول كقاعدة تشن منها الهجمات على البلدان الأخرى أو يقدم منها الدعم العسكري واللوجستي إلى القوات غير النظامية أو إلى جماعات التخريب ، كما أدانوا الدعم الذي تقدمه أي دولة من داخل أو خارج المنطقة إلى أية قوات غير نظامية أو جماعات تخريبية تعمل في أي بلد من بلدان المنطقة .

وينبغي أن أشير قبل كل شيء إلى إعلانهم المؤرخ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ والمعنون "ما زال السلم ممكناً في أمريكا الوسطى" . وهذا الإعلان ليس بياناً عادياً عن رأيهم ، إنما هو التزام بالعمل من أجل السلم وهو صرخة أمل ينبغي الإصغاء إليها والعمل من أجل تهيئة مناخ الثقة والأمن في المنطقة التي تحتاج إليه . فالسلم الجديد للسلم هو التنمية .

وختاماً ، أود أن أكرر ما قاله وفد بنين دائماً وهو أن شعوب أفريقيا الوسطى بوجه عام وشعب نيكاراغوا بوجه خاص ، مثل جميع شعوب العالم ، تتطلع إلى السلم والأمن . وهذه الشعوب ترغب في بناء مستقبلها بحرية وفي ظل الاستقلال عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادئة والمنظمة . وهو حق ثابت ينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يعترف به . فدون ذلك ستزداد بؤر التوتر في المنطقة . ودون ذلك تستمر سياسة الهيمنة والسيطرة التي لا يمكن للشعوب المحبة للسلم والعدالة في أمريكا الوسطى أن تقبلها .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن أمريكا الوسطى جزء هام جدا من القارة الامريكية . وهي تقوم بدور سياسي واستراتيجي واقتصادي رئيسي فيما يتعلق بالقارة شمالا وجنوبا وبقية العالم . فهي منطقة من مناطق عالمنا الحافلة بعدد كبير من البلدان التي وإن كانت صغيرة فإنها عظيمة وجميلة ، تعيش مويا في سلم وتسهم في إشراف حياتنا جميعا اقتصاديا وتجاريا وثقافيا . وراحة بال وسعادة تلك البلدان تحققان راحة البال والسعادة لنا جميعا ، ومشاكلها وثقاؤها تشير قلقنا جميعا .

وفضلا عن هذه الظروف العامة والتفاعلات الهامة التي تربط منطقة أمريكا الوسطى بجميع الدول الاعضاء ، فإن بلدي تربطه علاقات شائبة قوية بالعديد من تلك البلدان ؛ وهذا يزيد من اهتمام بلادي بالسلم والامن في هذه المنطقة بوجه عام ومن ثم فهي تتابع التطورات هناك عن كثب .

وفي هذا السياق ، أود أن أعرب عن تقدير جمهورية ايران الاسلامية للجهود الصادقة التي لا تعرف الكلل والتي ما فتئت الامين العام للأمم المتحدة يبذلها في سبيل تخفيف حدة التوتر الاقليمي في ذلك الجزء من العالم ، ولتقريره الهام الوارد في الوثيقة A/40/1136 . وكما هو متوقع ، فإن التقرير لا يظهر للأسف أي تطور ايجابي على طريق الحل السلمي لمشاكل تلك المنطقة وإن كان يشير الى إجراء انتخابات حرة وخطوات للسير في طريق الديمقراطية في بعض بلدان المنطقة .

والمشكلة الرئيسية التي تواجهها هذه المنطقة ، كما هو معروف جيدا ، تنبع من السياسات التي تتسم بقصر النظر والتي تتبعها الولايات المتحدة معينا وراء مصالحها المادية الامبريالية في المنطقة بدلا من الحرص على مبادئ القانون الدولي والقيم الانسانية .

وقد سبق لكثير من بلدان العالم أن أعرب عن قلقه الشديد بشأن الحالة في تلك المنطقة . كما أعربت كثير من المنظمات الهامة بالاضافة الى الامم المتحدة عن مواقفها وتوقعاتها فيما يتعلق بمشاكل هذه المنطقة . واعتمد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز بالاجماع النص التالي :

"... أشار رؤساء الدول أو الحكومات بقلق عميق الى أن الحالة السائدة في أمريكا الوسطى تشكل إحدى بؤر التوتر الرئيسية على الصعيد الدولي . ولاحظوا كذلك أنه رغم النداءات المتواصلة من جانب حركة بلدان عدم الانحياز والأغلبية الساحقة للدول وجهود مجموعة كونتادورا سعياً الى التوصل الى حل سياسي ، فقد ازدادت الأزمات سوءاً نتيجة للسياسات الامبريالية القائمة على التدخل بجميع أنواعه والتي تمثل ، الى جانب ظروف الفقر والقمع التي تعاني منها تلك المنطقة منذ أمد طويل ، تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين . وأعادوا التأكيد على أن جذور المنازعات في أمريكا الوسطى تتخذ طبيعة اجتماعية اقتصادية ، ولذلك لا يمكن تفسيرها من حيث كونها مواجهة ايديولوجية بين الكتل العسكرية ، ولاحظوا كذلك أن خطر التدخل المباشر من جانب الولايات المتحدة في نيكاراغوا ، وفي بلدان أخرى في المنطقة ، قد تزايد بصورة تشير الى الجزع .

"وأدان رؤساء الدول أو الحكومات تصعيد العدوان ، والاعتداءات العسكرية ، وغيرها من الأعمال المرتكبة ضد سيادة نيكاراغوا ، واستقلالها السياسي ، ولامتها الإقليمية ، واستقرارها ، وحقها في تقرير المصير . وأدانوا بصفة خاصة في هذا الصدد انتهاك المجال الجوي والمياه الإقليمية والقيام بمناورات عسكرية وغير ذلك من أعمال التخويف ، والتهديد بالاستيلاء ، والاحتلال ، والقصف الانتقائي لأراضي نيكاراغوا ، واستخدام البلدان المجاورة لها كقاعدة للعدوان وتدريب جماعات المرتزقة ، وأعمال التخريب والهجمات البحرية والجوية ، ووضع الألغام في موانئ البلد الرئيسية ، وفرض تدابير اقتصادية قسرية منها فرض حظر على التجارة . وقد أدت هذه الممارسات الارهابية الى موت الآلاف من مواطني نيكاراغوا ، وسببت خسائر اقتصادية جسيمة مما أعاق عملية التنمية الطبيعية في هذا البلد" . (A/41/697 ، ص ٦٨ - ٦٩)

وقد أدانت الجمعية العامة خلال السنوات الثلاث الماضية بشكل واضح السياسات اللاأخلاقية الهدامة التي تتبعها الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذه المنطقة ككل ، وشجبت تلك السياسات التي عرضت للخطر السلم والأمن الدوليين وأمن بلدان المنطقة .

ومع ذلك ، يوضح تقرير الأمين العام أن امبريالية الولايات المتحدة لا تصفى الى أي من هذه النداءات والمطالب ، وتواصل الاضطلاع بدورها القدر وسياساتها اللااخلاقية في هذه المنطقة .

إن الإدعاءات الخرقاء غير المعقولة التي ادعتها حكومة الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا تستحق اهتماما خاصا من قبل هذه الهيئة الدولية . اذ لا يمكن للمرء أن يصدق ان يشكل بلد صغير مثل نيكاراغوا أي تهديد للولايات المتحدة أو لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة . فما يهدد مصالح الولايات المتحدة غير المشروعة في منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي هو ممارسة الحق في الاستقلال وحق تقرير المصير التي يتمتع بها شعب نيكاراغوا بفضل الثورة الساندينية . وبسبب هذه الممارسة ، يحظى شعب نيكاراغوا وحكومتها بإعجاب بل وتضامن كل الدول غير المنحازة وكل الأمم المحبة للسلم في العالم .

إن حكومة بلادي أيضا ، قد دأبت دوما على تأييد الشعب والحكومة الثوريين في نيكاراغوا ، وهي عاقدة العزم على مواصلة هذا التأييد . كما اننا نقف جنبا الى جنب مع كل البلدان والشعوب الأخرى في المنطقة التي تعاني بشكل مباشر أو غير مباشر من السياسات الرامية الى الهيمنة والتدخل ، وكذلك السياسات غير المشروعة التي تنتهجها الولايات المتحدة . ونؤكد من جديد وبقوة حق كل شعوب هذه المنطقة في الاستقلال المطلق بعيدا عن كل عمليات القسر والتدخل الخارجية .

إن منطقة أمريكا الوسطى ، على غرار منطقتنا - الشرق الاوسط - ، دخلت عصرا تاريخيا جديدا يشكل فيه الاستقلال والسيادة وتقرير المصير - بمعناها الكامل - التطلع الاساسي لكل أمم هاتين المنطقتين . ويجب ان تدرك امبريالية الولايات المتحدة ان هاتين المنطقتين ومناطق أخرى عديدة في العالم ، تختلف كلية الآن ، عن الماضي عندما كانت تمارس فيها السياسات والاهداف الاستعمارية .

ففي منطقة أمريكا الوسطى ، أي ما يسمى بالفناء الخلفي للولايات المتحدة ، يبعث هذا الوعي والمسؤولية السياسية برسالة مباشرة للغاية لامبريالية الولايات

المتحدة ، ويتعين على حكومة الولايات المتحدة ان تستجيب لهذه الرسالة وان تفيّر سياساتها تجاه هذه المنطقة وفقا لذلك .

إننا ندين بقوة كل السياسات العدوانية وسياسات التدخل التي تنتهجها الولايات المتحدة في منطقة أمريكا الوسطى بل في الواقع في كل مكان من العالم . وبما يشير غاية دهشتنا أن نرى أن الولايات المتحدة التي تدعي انها ثاني دولة عظمى ، تسلم نفسها بشكل ساذج للغاية لشذمة من المرتزقة ، يقدم اليهم الرئيس ريفان الكثير من المساعدة العسكرية والمالية بالإضافة الى لقب "حركة ثورية" . ولم يخطر ببالنا قط ان مستوى التفاهة والخروج على القانون في سياسة الولايات المتحدة قد وصل الى الحد الذي يشكل فيه المعارضون ومرتزقة سوموزا - في نظام الولايات المتحدة المتعلق بالقيم والاخلاق - حركة تحرير . فماذا يمكن للهيئة الدولية أن تقول لنظام وسياسة لا أخلاقيين كهذين ؟

إن حكومة بلادي تؤيد بقوة كل نضالات شعوب أمريكا الوسطى ، المعادية للامبريالية والامتعمار ، وتطالب بأن تمارس الهيئة الدولية أقصى قدر من الضغط على حكومة الولايات المتحدة كي تقلل من سياساتها العدوانية التدخلية صوب شعوب المنطقة المغلوبة على أمرها . وتعتقد أن شعوب أمريكا الوسطى لها حق غير قابل للتصرف في اختيار نظامها السياسي ونظامها الاقتصادي دون أي تدخل أو قسر خارجيين ونرحب بكل التدابير المحددة البناءة التي قد تقترحها الأمم المتحدة من أجل مؤازرة استقلال هذه الشعوب وسيادتها وحققها في تقرير المصير ، وكذلك بالقرار الذي اقترحتة مجموعة كونتادورا بهدف تحقيق السلم في تلك المنطقة .

السيد ساموديو (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : للسنة الرابعة

على التوالي ، تطالب الجمعية العامة ببحث المسألة الخاصة بالحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم . وتحت هذا العنوان تبحث عاما بعد عام العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل الأخرى المسؤولة عن الحالة الحرجة التي يجد أنفسهم فيها سكان هذه المنطقة البالغ تعدادهم ٢٢ مليونا من الرجال والنساء والاطفال .

إن أحداث العام الماضي ، للأسف تشير الى تفاقم الحالة ، وزيادة المواجهة والتهديد بتعميم الصراع .

ان هذه النظرة للصورة الإقليمية ، حددها بوضوح وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم في اعلانها المشترك الصادر في نيويورك في أول تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ الذي اعلنوا فيه - بانزعاج له ما يبرره - ما يلي :

"تتفاقم الازمة في امريكا الوسطى يوما بعد يوم ، ويتزايد خطر الحرب

يوما بعد يوم" . (A/41/662 ، ص ٢)

إن كون الامين العام للأمم المتحدة والامين العام لمنظمة الدول الامريكية ، في تقريريهما السنويين لهذا العام ، قد اتفقا على أن سبب تدهور الحالة الإقليمية هو اقحام أيديولوجيات متنازع عليها ، ومحاولة فرض حلول فردية ، واستخدام القوة ، لأمر جدير بغاية الاهتمام .

ومع ذلك ، يرى وفد بلادي أننا أصبحنا أكثر اقترابا من السلم ، بل وحققنا بعض التقدم صوبه ومجموعة كونتادورا اليوم هي أكبر قوة ممثلة لرغبات وتطلعات شعوب المنطقة . فقد علق ملايين البشر ممن يسكنون هذا الجزء من العالم آمالهم على ما تقوم به من عمل دبلوماسي هي ومجموعة الدعم ، بل ووضعوا شقتهم فيهما . وتأكيدا لهذا ، أدى عملها السياسي الى منع الحرب من أن تصبح أكثر انتشارا في هذه المنطقة . وهذا أمر واضح .

وخلال تلك الفترة ، اضطلعت مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم بجهود لا تكل توجت بتقديمها الى وزراء خارجية دول امريكا الوسطى الخمس ، في ٧ حزيران/يونيه الماضي ، النص النهائي لوثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى ، وذلك لنظره ثم توقيعها . وتلك الوثيقة هي نتاج ثلاثة أعوام ونصف من المحادثات والمفاوضات مع البلدان المعنية مباشرة . فقد درمت ونوقشت وروجعت بعناية كل صيغ الاتفاقات التي أعدت بشأن كل جانب من الجوانب التي غطتها المفاوضات بما فيها تلك المتعلقة بالمناورات العسكرية الدولية والحد من الأسلحة والتحقق ، وهي في انتظار إبرام اتفاق بشأنها .

ويعتقد وفد بلدي أن الوقت مناسب الآن لكي نلاحظ في هذا الصدد أن الصياغات الجديدة المقترحة من مجموعة كونتادورا للصيغة النهائية للوثيقة لا تعبر عن الآراء المحددة لأي دولة مشتركة في المفاوضات ، ولكنها تمثل جهدا يرمي إلى تحقيق الوئام بين المقترحات المقدمة من بلدان أمريكا الوسطى ذاتها .

ومع ذلك فإن الجهود الدبلوماسية التي تظلع بها مجموعة كونتادورا لا تقتصر على مجرد صياغة مك قانوني . لقد كانت القارة الأمريكية ككل مسرحا لمؤتمرات واجتماعات لا حصر لها ، رسمية وغير رسمية ، على مستوى التقنيين وكذلك على مستوى نواب الوزراء ووزراء الخارجية ورؤساء الدول . وساعد كل حدث ، وكل مناسبة ، وكل اجتماع اقليمي ، ممثلي البلدان الاعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، بالإضافة إلى بلدان أمريكا الوسطى ، في ترتيب عملية مشاورات دائمة تستهدف التغلب على حالة الشلل التي أصابت المفاوضات في بعض الأحيان .

وقد أسفرت هذه الاجتماعات ، في جملة أمور ، عن صدور رسالة كاراباييدا المؤرخة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والتي تضع أساسا دائما للسلم في أمريكا الوسطى ، وعلان غواتيمالا ، وبلاغ واشنطن ، وبلاغ بونتا ديل ايستى ، وبلاغ ماناغوا ، وبلاغ بنما ، وعلان اسكيبولاس ، ورسالة بنما ، وفي الآونة الأخيرة جدا اعلان نيويورك المشترك الذي أشرت إليه من قبل والذي اعتمد يوم أول تشرين الأول/اكتوبر .

وكنتيجة طبيعية لهذه الاجتماعات تم اثناء المبادئ الكامنة في السلوك السياسي في المنطقة ، ويمكننا أن نقول أننا نشهر ما يمكن أن نطلق عليه اسم "نظرية كونتادورا" .

ولم يخلص تطوير مبادرة السلم هذه من سوء الفهم والضغط من شتى الأنواع . وكانت هناك هجمات كثيرة على سياسة كونتادورا ، بعضها من داخل البلدان الاعضاء في المجموعة ، والبعض الآخر على الصعيد الدولي . وقد دفعت بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم شمنا سياسيا لذلك يتمثل في وضع هيبة حكوماتها وقادتها وراء تلك المفاوضات . وأصبح بعض أعضاء مجموعة كونتادورا ضحايا لحملات التشهير التي تهدف إلى تلطيخ صورة حكوماتهم وتقويض مشاركتهم في المجموعة ، ومن ثم محاولة اعاقه التسوية

السلمية لازمة امريكا الوسطى . ورغم ذلك ، فإن وحدة مجموعة كونتادورا وفريق الدعم لم تتأثر ، ومقترحاتهما مازالت تمبّر عن وجهات النظر الاجتماعية لعضائهما . وفي هذا الصدد فإن السيد أريك أرتورو ديبلباية ، رئيس جمهورية بنما قال بشكل واضح من فوق هذه المنصة :

"وقد عقدت بنما العزم ، هي وسائر بلدان مجموعة الكونتادورا على مواصلة الجهاد في سبيل اقرار نهج امريكا اللاتينية ، الا وهو تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، ومهما كانت الضغوط ، لن يتغير هدفنا الراسخ الراسي الى المضي في السعي لابرام مك دولي يعيد السلم الى منطقة امريكا الوسطى" . (A/41/PV.6 ، ص ١٢ - ١٥)

وفي الحقيقة أن مجموعة كونتادورا قد كرّمت نفسها لتطوير وتطبيق مبادئ القانون الدولي المعترف بها ، خاصة قواعد السلوك المجسدة في القانون الأمريكي . وتعتبر مبادئ عدم التدخل ، وتقرير مصير الشعوب ، وعدم استعمال القوة ، والتسوية السلمية للمنازعات ذات أهمية قصوى ، وهي واجبة التطبيق في هذا السياق . وكذلك فإن مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان والمكوك الدولية الاخرى التي تشكل حجر الزاوية للتعايش فيما بين الامم كلها لها أهمية خاصة . واذا كان جميع أعضاء المجتمع الدولي ، خاصة البلدان المعنية بشكل مباشر ، قد تشاطروا في كل هذه المبادئ ، وكان لدينا مقترح للسلم ورد في وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، كما حظيت عملية الوساطة التي تفضلت بها مجموعة كونتادورا بتأييد اجماعي من المجتمع الدولي ، فلماذا إذن لم نتوصل بعد الى احلال السلم ؟ وما هي العقبات التي تقف في وجه الإبرام السريع لاتفاق احلال السلم فيما بين بلدان المنطقة ؟

لقد علمتنا عملية الوساطة الشاقة التي اشتركنا فيها طوال السنوات الماضية دروسا كثيرة قاسية . فهي علمتنا كيف ننظر الى واقع الآخرين وأن نفهم أن ما هو صالح لبلد ما لا يكون صالحا لبلد آخر . بيد أنه توجد داخل كل دولة مجموعة معقدة من العلاقات والتطلعات والعادات والقيم الروحية التي لا يستطيع الناس في البلدان الاخرى

فهم اسرارها فهما تاما ، إلا انه يتمين عليهم احترامها نظرا لان هذه أمور تضرب بجذورها في مبدأ التعايش السلمي الذي يقوم عليه تنظيم أي مجتمع . ويبدو باختصار ان التعددية والتسامح يمثلان عنصرين لا ينفصلان لمعادلة حيوية .

ولدى وفد بلدي اقتناع راسخ بأن ردود الفعل لازمة امريكا الوسطى لا بد وان تصاغ وفقا للحقائق الواقعة المحددة والسائدة في المنطقة وليس حسب أفكار تم تمورها مسبقا أو صفات فرضت من جانب واحد .

وقد كررت حكومات بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في مناسبات لا حصر لها ان ابرام اتفاق ملم يعتمد بالضرورة على الإرادة السياسية لبلدان امريكا الوسطى والالتزام القاطع من البلدان التي لها ارتباطات ومصالح في المنطقة .

ونحن جميعا نتفق على أن السلم لن يتحقق إلا عندما تصبح بلدان امريكا الوسطى مقتنعة بأن وثيقة كونتادورا تمثل ضمانا لذلك السلم الدائم الذي تطالب به شعوبها وتستحقه .

وبتأييد من المجتمع الدولي ، توصلت مجموعة كونتادورا وفريق الدعم الى وضع وثيقة تعتبر التزاما بالسلم وقد حظيت ، بالتأييد المعنوي من جميع بلدان العالم . وبفضل الضمانات التي وفرتها هذه الوثيقة الدولية أصبح في امكان أبناء امريكا الوسطى الان التغلب على الاختلافات الموجودة بينهم وعلى عدم الثقة المتبادلة ، والانطلاق بعزم وتصميم نحو التفاوض بشأن التعديلات النهائية الضرورية التي قد تحتاجها الوثيقة ثم التوقيع بعد ذلك على وثيقة السلم المقدمة اليها من جانب دول أخرى .

ولم يعد من الممكن القول بأن الاسباب التي تحول دون احلال السلم تتمثل في الظروف السياسية والاجتماعية السائدة في المنطقة لان هذه الاسباب قد تم تحديدها ، واقتُرحت كل البلدان برامج خاصة لذلك ، حظي العديد منها بتأييد المجتمع الدولي . ولم يعد من الممكن القول بأن هناك شعوبا خاضعة لنير الحكم الدكتاتوري والحكومات المستبدة أو العسكرية . لقد حدثت في امريكا الوسطى خلال السنوات الخمس الماضية تغييرات سياسية كبيرة تمت فيها الاطاحة بنظام ديكتاتوري معروف تماما واحياء

الديمقراطيات النيابية ، التي تعتبر نتاجا للانتخابات الشعبية التي تقوم فيها الشعوب بانتخاب قادتها الديمقراطيين الذين استجابوا الى المطالب والرغبات الشعبية . وما دمنا قد حددنا المشاكل التي ناءت بالشعوب عن المشاركة في شؤون مجتمعاتها ، وكانت تشكل السبب الجذري للصراعات والاضطرابات والانتفاضات ضد الحكومات أو النظم الدكتاتورية في الماضي ، فكيف يتأتى لنا اليوم وقد أصبح لدينا حكومات منتخبة أن نعجز عن حمل لواء الوحدة الوطنية والكفاح ضد المظالم التي ورثناها بدلا من أن يتقاتل الأشقاء ؟

إن المناقشة بشأن الحالة في أمريكا الوسطى ينبغي أن تستمر إلا أنه بدلا من أن تركز لمعالجة " التهديدات للسلم والأمن الدوليين ولمبادرات السلم " ينبغي لها أن تركز أيضا على العمل المشترك الذي ينبغي الاضطلاع به لاعادة بناء الاقتصادات التي خربتها الحرب ، وإعادة بناء المدن والمجتمعات التي دمر بعضها بسبب كوارث طبيعية والبعض الآخر بسبب الافتقار الى التفاهم فيما بين الناس . وينبغي لنا أن نعيد تشكيل هيكل السلامة الإقليمية الذي دمرته الاختلافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبذلك يمكننا ان ننهض بالمصالحة الوطنية .

ان مشاكل أمريكا الوسطى تفوق الحصر ، والاحتياجات أكبر ، نظرا لان حكوماتها دأبت على تحويل الموارد والاهتمام من المشاكل الاجتماعية والإنمائية الى شراء عتاد الحرب ودعم القوات المسلحة حتى تستطيع التصدي لعمليات التمرد والدفاع عن أراضيها وردع أية انتهاكات لسلامتها الإقليمية .

إن السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، الذي كان منذ عدة سنوات مضت يعتبر نموذجا طيبا للتكامل الإقليمي ، حيث نجحت فيه بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في كسر الحواجز الجمركية ، وأصبحت وحدة اقتصادية موحدة توفر العمل والموارد لمالحي شعوبها ، أصبح اليوم مدمرا بسبب الخلافات السياسية القائمة بين الحكومات . وتم هجر المصانع أو أصبحت تعمل بأدنى طاقة لها لأنها فقدت الأسواق الإقليمية التي كانت تشكل السبب الأساسي لوجودها .

ان التمرد وخطر الحرب لم يفضيا الى شيء الا الى وقف التغييرات الاجتماعية والسياسية ، وهي المولدة للصراع ، مما نجم عن ذلك تدمير الاقتصاد ، وزيادة معدل البطالة ، والحيلولة دون زيادة الاستثمارات ، والحاق الضرر بجماهير غفيرة من السكان ، وهي جماهير لم تفقد القدرة على البقاء فحسب بل تتعرض أيضا لخطر تحولها الى ضحايا بريئة للصراع . ولا بد من وقف الصراع . ولا بد من وقف مخاطر الحسب . ان أمريكا الوسطى بحاجة الى برنامج طوارئ لاعادة اعمارها ، ويهتمين علينا أن نترجم هذا التأييد الذي سمعناه من جميع الوفود الى تأييد فعال وتعاون مغي لإرساء أسس السلم الدائم القائم على التنمية المقترنة بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية .

فلنصبح ضامنين لذلك السلم الذي تستحقه شعوب أمريكا الوسطى . ولنشرط على تنفيذ هذه بمودة سلمية ، ونضمن احترام احكام الوثيقة من قبل المجتمع الدولي بأسره ، التي أيدها اليوم ، ولنحرب عن الأمل في أن يتم التقيد بها باخلاص . ولا يجب أن يكون هناك أدنى شك في أن جميع البلدان الاعضاء في المنظمة ترغب في ضمان السلم في أمريكا الوسطى وتأييد وثيقة كونتادورا . ونأمل في أن يكون هذا الاجراء رادعا لأي حكومة قد تسول لها نفسها انتهاك تلك الاتفاقات .

السيد رودريغو (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كان

التمور الواضح لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم الذي عقده مؤخرًا في هاراي هو أن الحالة في أمريكا الوسطى قد شكلت إحدى النقاط الرئيسية للتوتر الدولي الذي نشهده اليوم .

هذه هي المرة الرابعة التي تنظر فيها الجمعية العامة في الحالة في أمريكا الوسطى . ان التوتر وعدم الاستقرار اللذين يستبدان بالمنطقة لم تخف حدتها ، بل ربما تبدو الاحوال أكثر تفجرا وخطورة مما كانت عليه عندما نظرت الجمعية العامة للمرة الاولى في هذا البعد بقاء على مبادرة من نيكاراغوا ، ويبدو ان سحب الحسب الكثيفة تغطي سماء المنطقة .

ان الحالة في أمريكا الوسطى عبارة عن شبكة معقدة مؤلفة من عوامل عديدة ومن المؤكد أن فك الخيوط المعقدة التي تلتف حولها ليس مهمة سهلة . ان عدم الاستقرار

والانطراب في المنطقة واستمرار الصراع كلها أمور يمكن أن تعزى الى تركة الاستئلال السياسي والاقتصادي الذي زاد من تفاقمها الانتهاك الخارجي . ومع ذلك فإن الدول في المنطقة لا تشكل وحدة مترامة ، حيث لكل واحدة منها نظام سياسي واقتصادي واجتماعي مختلف عن الأخرى ، وبمناظير وطنية مختلفة .

ان الشعور بعدم الأمن يسود المنطقة والعنف يتصاعد ، بسبب عدة عوامل وهي : أعمال الارهاب والتخريب التي تتم عن طريق اجتياز الحدود ، ونقل الاسلحة المتقدمة والاعتدة الى المنطقة ، ووزع المستشارين العسكريين الاجانب والمرتزة ، والانشطة التي تقوم بها القوات غير النظامية ، واجراء المناورات العسكرية ، بالاضافة الى مظاهر أخرى من الوجود العسكري الاجنبي . ان جميع هذه العناصر قد أسهمت في زعزعة استقرار المنطقة بأسرها وعرضت استقلال بلدان أمريكا الوسطى وسيادتها ولامتها الإقليمية للخطر ، وعرقلت تنميتها السياسية والاقتصادية بصورة سلمية ومنظمة .

وفي ظل هذه الحالة التي يسودها الاهتياج السياسي ، فإن جهود كونتادورا من أجل السلم والتعاون في أمريكا الوسطى التي بدأتها كولومبيا والمكسيك وبنما وفنزويلا وفريق الدعم المؤلف من الأرجنتين والبرازيل وبيرو واورغواي ، تمثل أفضل أمل اذ انه وفقا لقرار الامم المتحدة فإن عملية الحوار والمناقشة يمكن أن تحل محل المسار الخطير المتمثل في الصراع والمواجهة . وقد أوجز الاعلان الوزاري الصادر عن مجموعة كونتادورا في نيويورك في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ذلك كله في عنوانه "مازال احلال السلم ممكنا في أمريكا الوسطى" (A/41/662) .

وهناك عنصران رئيسيان لا يزال يتعين تحديدهما في مشروع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، الا وهما مسألتا المناورات العسكرية وتحديد الاسلحة والتحقق منه . ومع ذلك فمما يبعث على التشجيع ان هناك تقاربا بالفعل في وجهات النظر بين بلدان أمريكا الوسطى الخمسة وبلدان مجموعة كونتادورا بشأن العناصر الرئيسية التي ينبغي ان تقوم عليها التسوية الشاملة .

وهناك اتفاق مؤداه ان مشاكل المنطقة تتطلب حلا إقليميا بمعزل عن المحاولات الرامية الى غرس الطابع العام للاختلاف الايديولوجي بين الشرق والغرب . ان مشروع

كونتادورا هو مشروع ناضج وتعبير حقيقي عن رغبة بلدان أمريكا اللاتينية في القيام بعمل متضامن . ولا بد للمجتمع الدولي أن يشجع هذا الوعي الاقليمي ويؤيده لان النهج الاقليمي بوجه الخصوص هو الذي سيكون قادرا على تفهم المزايا والتعقيدات الخاصة للحالة والتغلب عليها على أفضل وجه . وعلاوة على ذلك ، فان النهج الاقليمي من شأنه أيضا أن يحد من التدخل الخارجي وتعقد المسائل .

لقد تم التوصل الى تقارب في وجهات النظر بشأن الحاجة الى انشاء نظم ديمقراطية تعددية واحترام حقوق الانسان ، وحق جميع الامم في تقرير المصير والحاجة الى القيام باصلاح اقتصادي واجتماعي كبير في المنطقة .

ان حظر استخدام اراضي دولة ما كقاعدة لشن الهجمات على بلد آخر أو حظر تقديم الدعم العسكري أو السوقي الى قوات غير نظامية أو الى مجموعات تخريبية وكذلك انتهاء الدعم الذي تقدمه أي دولة كانت الى هذه القوات والمجموعات التي تعمل في أي بلد من بلدان أمريكا الوسطى كلها تشكل أيضا عنصرا حيويا لا بد منه من أجل التسوية النهائية للصراعات في المنطقة .

ان التقارب في وجهات النظر الذي تحقق بشأن هذه المسائل بمثابة دلالة عملية على المقدرة الدبلوماسية التي تتمتع بها الدول الاعضاء في مجموعة كونتادورا ويمرزي الى مشاربتها .

ويكمن في لب معنى مجموعة كونتادورا ، كما تبين من خلال عدة نصوص وردت في مشروع وثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، تأكيد مؤداه ان جميع الدول بغض النظر عن حجمها وموقعها الجغرافي لها الحق في أن تقرر بحرية نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتناسب ، على أفضل وجه ، مع رغبة وتطلعات شعوبها دون تدخل خارجي في شؤونها الداخلية . ولا يمكن لهذا الحق ان يترعرع ويزدهر الا في ظل مناخ اقليمي حر وطيح تقبل فيه المناظير الايديولوجية والانمائية المختلفة ويسمح بها . ان المنازعات والصراعات بين الدول ، اذا نشأت لا بد من تسويتها بالوسائل السلمية ودون استخدام القوة أو اللجوء الى أعمال زعزعة الاستقرار الفادرة والتخريب

والتدمير . ويجب احترام القواعد الآمرة للقانون الدولي ، ولا يجوز لأي دولة أن تتجراً على فرض أيديولوجيتها السياسية أو الاقتصادية أو نمط حياتها على السدول الأخرى .

ان هذه المبادئ لها أهمية تتجاوز أمريكا الوسطى ، وبسبب ملاحقتها العالمية فإن انتهاكها سيبعث على القلق . وقد أدى انتهاك هذه المبادئ الى عدم الاستقرار والتوتر والمنف في مناطق أخرى من العالم . ان اهتمام المجتمع الدولي الخاص بجهود الدول الخمس في أمريكا الوسطى ، أي جهود الدول الاعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم يمكن تفهمه . ولكن مما لا شك فيه انه يتعين على المجتمع الدولي أن يحتترم النتيجة النهائية لجهود هذه الدول ويتقيد بها .

ان البلاغ الوزاري الصادر عن دول مجموعة كونتادورا في نيويورك في الشهر الماضي ، على الرغم من عنوانه التوكيدي الذي يبعث على الأمل ، يحذر أيضا من "اتساع النزاع وتعميق المواجهة ، والحرب" (A/41/662 ، ص ٢) وانني لعل يقين أن جميع الوفود سوف تنظم الى الأمين العام في الأشادة بتصميم مجموعة كونتادورا والبلسدان الأمريكية الخمسة على الأبقاء على جهودها لتناول المسائل التي لا تزال دون حل . وهذه ممارسة اقليمية فريدة في نوعها نأمل مخلصين في أن تتكفل بالنجاح وان تساعد على بناء أساس متين للتعاون الاقليمي السلمي في أمريكا الوسطى في جو يسوده الاحترام المتبادل والثقة .

السيد مودنفي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشار رؤساء

بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم في هراري في ايلول/سبتمبر الماضي الى ما يلي :

"... ان الحالة السائدة في أمريكا الوسطى تشكل احدى بؤر التوتر

الرئيسية على الصعيد الدولي". (A/41/697 ، ص ٦٨ ، الفقرة ٢٢٤)

كان هذا التقييم صحيحا آنذاك وهو صحيح حتى هذه اللحظة . فلا تزال المنطقة مبعث قلق باعتبارها إحدى بؤر التوتر الرئيسية . فالدعاية المعادية تتدفق عبر حدودها الدولية ، وتنفذ المناورات والممارسات العسكرية المندرة بالخطر بهدف تخويف نيكاراغوا الذي لا يخفى على أحد ، وتنشأ القواعد ومرافق الامداد والتموين ، وتخصم الاموال ويجري تجنيد وتسليح المرتزقة وتزويدهم بالمعدات وتوجيههم بهدف الاطاحة بحكومة يفترض أنها تعيش في سلم مع كل البلدان في المنطقة وخارجها .

والسؤال الذي نود أن نشيره هنا هو : ما هو السبب في ذلك ؟

لماذا تظفر دول أمريكا الوسطى التي لها ماضٍ مشترك ، وحاضر مشترك ، ولفسة مشتركة ، وهوية مشتركة ، ومصير مشترك وآمال وتطلعات مشتركة ، والتي تعمل من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها وضمان حقها الوطني في تقرير المصير والاستقلال ، الى تهديد موارد نادرة في خوض حرب على هذا النحو ؟

لم تكن الحالة الراهنة من خيار أمريكا الوسطى . واذا ما أريد ايجاد خطأ ارتكبه جمهوريات أمريكا الوسطى ، فلا بد أن يعود هذا الى حجم هذه الجمهوريات والفقر الذي تعاني منه وموقعها الجغرافي . ويبدو كما لو أنه في عمر غطسة وتعالى الدول العظمى ، كان ينبغي لتلك الجمهوريات أن تدرك أنها بحكم مفرها وفقرها وموقعها فيما يعتبره أحدهم الغناء الخلفي لدولته تعتبر غير قادرة على تحمل المسؤولية . وكان يتوجب عليها أن تتسم بحكمة كافية لان تختار موقعها الجغرافي بعيدا تمام البعد عن عيون الاعد الجائع . ولكن ، للأسف ، ليس هناك مبرر لمثل هذا التوبيخ ، فكما اعتاد رئيس موزامبيق الراحل ماشيل ، هناك أمران لا يمكن أن

نختارهما لانفسنا الا وهما اخوتنا وجيراننا . فالقدر هو الذي يتحكم في ذلك . وان دول أمريكا اللاتينية ضحايا سياسات ومصالح خارجة عن ارادتها .

ولا أرغب في أن أنتحل لنفسي القيام بمهمة تعريف المصالح الامنية للولايات المتحدة أو الطريقة التي يمكن السعي فيها للحرس على هذه المصالح . فذلك واجب وامتياز ذلك البلد الذي أظهر براعة فائقة في ذلك . والهدف الوحيد الذي أود أن أبينه هو أن أؤكد من جديد أن دول أمريكا الوسطى تتمتع بحقوق ينص عليها القانون الدولي ويجدر بجميع الدول إحترامها في سعيها من أجل الحرس على أمنها الوطني أو مصالحها الأخرى .

ان هذه الحقوق واضحة كل الوضوح ومعروفة تماما بحيث إننا في غنى عن تكرارها باسمها . وهي تشمل الحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب ، بما في ذلك شعوب أمريكا الوسطى ، في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، وحق جميع الحكومات ، بما في ذلك حكومات أمريكا الوسطى ، في اختيار نظمها السياسية دون أي تدخل أو ضغط خارجي بجميع أنواعه ، وحق جميع الدول ، بما في ذلك دول أمريكا الوسطى ، في العيش في سلم والسعي بحرية ودون عرقلة وراء تحقيق أهدافها من أجل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ان احترام هذه المبادئ ليس مجرد مسألة اخلاقية بل مسألة تتعلق بالشرعية . وبالتالي ، فان تجاهل هذه المعائد الأساسية لا يعتبر أمرا غير اخلاقي فحسب بل أمرا غير مشروع .

ان ما يجري في أمريكا الوسطى من تغيرات اجتماعية وسياسية هو نتيجة لعوامل داخلية وليس نتيجة لمكائد يحيكها البعض من خارج المنطقة . ولكنها لا يمكن أن تفسر تبريرا للتدخل من جانب أية قوة خارجية . وقد أدرك ذلك رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم في هراري في ايلول/سبتمبر الماضي عندما أشاروا الى ما يلي :

"ان جذور المنازعات في أمريكا الوسطى تتخذ طبيعة اجتماعية اقتصادية ، ولذلك لا يمكن تفسيرها من حيث كونها مواجهة ايدولوجية بين الكتل العسكرية" . (A/41/697 ، ص ٦٩ ، الفقرة ٢٢٤)

وبالتالي ، فإن التغييرات الحاصلة في أمريكا الوسطى تعد مرحلة طبيعية في مسيرة التطور السياسي للمنطقة . ولا يمكن للتدخل الخارجي إلا أن يعرقل هذا التغيير ويطيل أمده وأن يزيد من المعاناة البشرية ومن الجائز أن يعمم الصراع في المنطقة . ولهذا السبب حذر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في نفس اجتماعهم في هراري قائلين :

"ازدادت الأزمة [في أمريكا الوسطى] سوءا نتيجة للسياسات الامبريالية القائمة على التدخل بجميع أنواعه والتي تمثل ، الى جانب ظروف الفقر والقهر التي تعاني منها تلك المنطقة منذ أمد طويل ، تهديدا حقيقيا للسلم والامن الدوليين" . (A/41/697 ، ص ٦٩ ، الفقرة ٢٢٤)

ليس هناك مبرر لتدخل القوى الأجنبية في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا أو شؤون أي بلد آخر في منطقة أمريكا الوسطى . فالقانون الدولي لا يضيء على أي بلد دور الشرطي . ولا يمتلك أي بلد الحق في فرض مفهومه الخاص بالديمقراطية على نيكاراغوا . ووجدت محكمة العدل الدولية أنه ما من بلد في أمريكا الوسطى حارب من قبيل الدفاع عن النفس ضد نيكاراغوا أو توفرت له الأسباب التي دعته الى التوجه الى بلد ثالث للحصول على الدعم ضد نيكاراغوا . ولذلك ، فإنه من الواضح أن نيكاراغوا وقعت ضحية لعدوان وتدخل خارجيين لا لسبب الا لانها اختارت ان تنتهج نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لا تقره دولة عظمى اقليمية . مع ذلك ، فان حقوق نيكاراغوا دافعت عنها مرة تلو الأخرى الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية .

ولكن ، للأسف أن الإدارة الأمريكية لم تأبه ببداءات الامم المتحدة والمحكمة الدولية . وتشهد الاحداث التي وقعت منذ صدور حكم محكمة العدل الدولية على عدم احترام الولايات المتحدة لمحكمة العدل الدولية . فقد وافق الكونغرس الأمريكي دون أي

تقديم على تخصيص ١٠٠ مليون دولار لمجموعات "كونترا" تنفقها وكالة المخابرات المركزية لتنفيذ عمليات قذرة ضد نيكاراغوا . كما سلمت الطائرات الممودة المقاتلة الى "كونترا" . ويقوم الجنود الامريكيون بتهريب الاسلحة لقوات "كونترا" المرتزقة وتدريب تلك القوات بهدف تمعيد قتالهم ضد نيكاراغوا . وعلاوة على ذلك ، تزايد بشكل كبير خطر التدخل المباشر للولايات المتحدة في نيكاراغوا ، كما حدث في قضية هاسنفوس ، المرتزق الامريكي الذي اسقطت طائرته فوق نيكاراغوا .

وأود أن أوضح تماما أن بلدي لا يعتبر المناقشة بشأن أمريكا الوسطى مناقشة للسبل والوسائل التي يمكن للولايات المتحدة أن تختار من بينها ما يحقق مصالح أمنها القومي . إنما المناقشة تتعلق بأمريكا الوسطى : بما يكفله الفاض القانوني الدولي من حقوق لجميع الدول بما فيها دول أمريكا الوسطى وما يترتب من التزامات على جميع الدول ، بما فيها الولايات المتحدة ، تحتم عليها أن تملك مسلكا لا يشكل تعديا على التمتع بتلك الحقوق في أمريكا الوسطى أو أي مكان آخر .

وبهذا يمكن أن يقال إن المناقشة لم تعد تدور حول أمريكا الوسطى في ذاتها ، ولم تعد المشاركة فيها قائمة على نكران الذات بل تصبح المشاركة في هذه المناقشة مسألة تتعلق بالمصلحة الذاتية لجميع الدول ، وليس للدول الصغيرة وحدها ، إذ أن المناقشة تتحول إلى مسألة الحماية التي يمكن أن تتاح لدولة في ظل النظام القانوني الدولي الراهن ، وإمكان التنبؤ بسلوك أي دولة في إطار القواعد القانونية السائدة بل وقدرة النظام السياسي الدولي الحاضر على البقاء .

وقد أتيج لي قبل اليوم أن أتساءل عن الحكمة فيما تفعله الولايات المتحدة من التعدي على الركائز القانونية للنظام الدولي وهي الدعامة التي تستند إليها في بسط سيطرتها لإحراز مكسب عابر قصير الأجل . وأود أن أكرر اليوم نفس الملاحظة . فإذا كانت الولايات المتحدة تعترم أن تضحى بالقيم الباقية في سبيل المصالح الزائلة فليكن ولكن العاقبة ستقع علينا جميعا ولن يكون هناك فائزون وإنما سنكون جميعا من الخاسرين .

وفي رأي بلدي أن ما أقدمت عليه الولايات المتحدة مؤخرا من استخدام حق النقض لتجنب الامتثال للحكم القانوني الملزم الماد من محكمة العدل الدولية يعد تحديا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة ولمفهوم القانون الدولي . ولما كان حكم محكمة العدل الدولية يهدف إلى إقرار السلم والأمن في أمريكا اللاتينية ولما كان قرار مجلس الأمن

يرمي إلى إنفاذ هذا الحكم يمكن أن نستنتج أن استخدام الولايات المتحدة حق النقض كان تمويثا ضد السلم والامن في المنطقة . فباستخدام هذا الحق حيل دون مجلس الامن والاضطلاع بمسؤوليته المنصوص عليها في الميثاق ، واصبحت محكمة العدل الدولية لا حول لها ولا قوة وطفت المصالح الزائلة على القيم الباقية .

وآراء حكومتي بشأن الحالة في أمريكا الوسطى منطقية وشابته ومسجلة فقد سبق أن ذكرنا في الجمعية العامة ، وفي مجلس الامن أننا نؤمن بالحل السياسي للامنة ، ورحبنا في هذا الصدد بجهود مجموعة الكونتادورا وفريق ليما للدعم الرامية إلى إيجاد حل تفاوضي لازمة أمريكا الوسطى . ورحبت حكومة جمهورية زمبابوي برسالة كارابايدا الصادرة عن مجموعة الكونتادورا وفريق الدعم في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ والتي صادق عليها وزراء خارجية أمريكا الوسطى في الشهر نفسه وتم تأكيد ذلك مرة أخرى في بونتادل ايستي بأوروغواي . ونأمل أن تفضي هذه الجهود وتنفيذ التدابير الواردة في الرسالة إلى استئناف المفاوضات والحوار اللذين لا غنى عنهما للوصول إلى حل سلمي لازمة أمريكا الوسطى .

وفي اعتقادنا أننا إذا أردنا تهيئة مناخ موات للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى فلا بد من اتخاذ خطوات ملمومة لضمان أمن دول المنطقة ، وسيكون من الخطوات الهامة في هذا السبيل وقف الاعمال العدائية ضد نيكاراغوا . وأود أن أحث الولايات المتحدة في هذا الصدد على أن تستجيب للنداء الذي وجهه قادة حركة عدم الانحياز في مؤتمرهم المعقود في هراري في أيلول/سبتمبر الماضي ودعوا فيه :

"إلى استئناف المفاوضات مع حكومة نيكاراغوا من أجل تطبيع العلاقات الثنائية ، وبغية التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في أمريكا الوسطى استرشادا بمبادئ الاحترام المتبادل والسيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها"

(A/41/697 ، ص ٧ ، الفقرة ٢٢٢)

وتمتقد حكومتي أنه يمكن تخفيف حدة التوتر وتمهيد السبيل نحو الحل التفاوضي في أمريكا الوسطى بالالتزام الصارم بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ووقف المناورات العسكرية ومحبة العسكريين الأجانب ، وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية .

كما ترحب زمبابوي بالمبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين دول أمريكا اللاتينية مثل تشكيل بعثات الاشراف والمراقبة على مناطق الحدود بين نيكاراغوا وكوستاريكا وربما بين نيكاراغوا وهندوراس .

إن المعركة الدائرة في أمريكا الوسطى ليست من أجل نيكاراغوا أو هندوراس أو كوستاريكا أو غواتيمالا ، وإنما هي من أجل التعامل المتحضر واحترام القانون وكسب نتيجه في نهاية المطاف مدى قدرة النظام القانوني العالمي على البقاء . وإذا سقطت نيكاراغوا فسيسقط معها شيء هام لا يمكن تعويضه وإذا أمكن القول بأن للمجتمع الدولي روحا فسوف تخمد هذه الروح إذا قضت نيكاراغوا نجبتها .

كما أن الحالة في السلفادور تشير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي ، وقد كرر رؤساء دول أو حكومات حركات عدم الانحياز في مؤتمراتهم في هراري في أيلول/سبتمبر الماضي :

"تأكيد قلقهم البالغ لاستمرار تدهور الحالة في السلفادور بسبب المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتفاقمة وتزايد التدخل الامبريالي الذي أدى إلى زيادة حدة الصراع المسلح في أنحاء هذا البلد " .
(ص ٧٣ ، الفقرة ٢٤١)

ونشر بانزعاج شديد لاستمرار التدخل الأجنبي في السلفادور خاصة وأن الجمعية العامة طلبت بالتحديد في قرارها ١١٩/٢٩ المؤرخ في عام ١٩٨٤ :

"من جميع الدول أن تمتنع عن التدخل في الوضع الداخلي للسلفادور وأن تقوم بدلا من تقديم الأسلحة أو المساعدة بأية طريقة من شأنها إطالة أمد الحرب وتكثيفها بتشجيع مواصلة الحوار إلى أن يتم التوصل إلى سلم عادل ودائم" .

ونحن نحث جميع الدول الأجنبية أن تلتزم بموقف إيجابي في هذا الصدد يؤدي إلى إيجاد حل سياسي يفتح حدا لمعاناة الشعب السلفادوري .

وقد أسفر القتال في السلفادور ، ولا سيما عمليات الهجوم والقصف بالقنابل والترحيل القسري التي تقوم بها القوات الحكومية ضد الأهالي المدنيين في المنطقة الخاضعة لسيطرة المتمردين ، عن خسائر فادحة في الأرواح بين المدنيين وزاد عدد اللاجئين والنازحين داخل البلد وخلق أزمات إجتماعية واقتصادية خطيرة . وقد رحبت زمبابوي في هذا الصدد بموافقة حكومة السلفادور على استئناف الحوار مع جبهة فارابوندو مارتي للتححر الوطني والجبهة الديمقراطية الشورية في بداية هذا العام . ولكننا نأسف لعدم البدء فعليا في المفاوضات وندعو الطرفين إلى الاتفاق قريبا على مكان إجرائها وجدول أعمالها بغية تحديد آلية إقرار العدل والسلم في ذلك البلد المضطرب .

وأود أخيرا ، أن أؤكد اقتناع بلدي بأنه إذا كان للمجتمع الدولي أن يساعد أمريكا الوسطى على حل مشاكلها عن طريق عدم التدخل والتداخل في شؤون بلدان المنطقة واحترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية فتلك البلدان هي التي سيعتمين عليها في النهاية أن تتوصل إلى أسلوب للتعايش فيما بينها وطريقة لتلافي التدخلات الخارجية التي يمكن أن تبذر بذور الشقاق في جو علاقاتها . ولا ينبغي أن ننسى هذه الالبيات الشهيرة التي جاءت على لسان شخصية كاسيوس الشكسبيرية :

"إن البشر يكونون أحيانا متحكمين في مصائرهم :
 إن العيب ياعزيزي بروتوس ، ليس في مصائرنا .
 بل فينا لاننا نقبل أن نكون أتباعا" .

(يوليوس قيصر ، الفصل الاول ، المشهد الثاني)

وفي هذا الصدد يرحب بلدي بالاجتماع التاريخي الذي عقده رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس في اسكيولاس بغواتيمالا في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٦ الذي أعلنوا فيه أن السلم في أمريكا الوسطى لن يتأتى إلا من خلال عملية ديمقراطية ، تعددية تشارك فيها جميع الأطراف وتستهدف تحقيق العدالة الإجتماعية والنهوض باحترام حقوق الإنسان وسيادة الدول وسلامتها الاقليمية وحق جميع الامم في أن تختار بحرية وبمئذ عن أي تدخل خارجي نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على أن يفهم أن هذا الاختيار لن يكون إلا نتاج الإرادة الحرة للشعوب .

وتلك بادرة خير بالنسبة للمنطقة . ويحدو بلادي وطيد الامل أن تصبح هذه المبادرات هي القاعدة وليست الاستثناء كما يتسنى لأمريكا الوسطى أن تجني ما هي جديرة به من ثمار السلم والحرية والتنمية الاقتصادية .

السيد كبيدي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : تنظر الجمعية العامة ثانية الحالة في أمريكا الوسطى وخطرها على السلم والامن الدوليين . لقد تركز الاهتمام الدولي على الحالة في المنطقة كما أصبحت هذه الحالة مشار قلق فسي كافة أنحاء العالم . وتصنف الآن من بين بؤر التوتر الرئيسية في العالم . وإن الحقيقية المتمثلة في أن هذا البند على جدول أعمالنا على مدى السنوات الأربع الماضية شاهد في حد ذاته على الانشغال الدولي بالصراع في المنطقة والآثار المترتبة عليه .

ونحن في أوغندا ، ما فتئنا نتابع التطورات في المنطقة عن كثب . وأحد أسباب اهتمامنا الخاص بمشاكل المنطقة وقلقنا إزاءها إنما نرى أنها تنطوي على مبادئ أساسية معينة نرى أنه يتوجب الدفاع عنها . وتشتمل هذه المبادئ الأساسية على مبادئ الاستقلال والسيادة ووحدة أراضي كل بلد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وحق كل دولة في اختيار شكل تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسعي لتحقيق تلك التنمية .

إن أوغندا ، بوصفها بلدا صغيرا وعضوا في حركة عدم الانحياز ، تشعر أن الاحترام الكامل للحقوق المشار إليها أعلاه ، المجددة في ميثاق الأمم المتحدة ، هو الحماية التي تكفل أمن جميع الدول . ولذلك ، يتعين علينا أن نبقي يقظين في دفاعنا عنها . إنما نشعر بالأسف لأن هذه المبادئ تهدد بالخطر أو تنتهك في الصراع الحالي في أمريكا الوسطى على أيدي أطراف داخل وخارج المنطقة . ونتيجة لذلك ، ازداد خطر نشوب حرب إقليمية بمشاركة نشطة من دول خارج المنطقة .

وقد نبهنا وزراء خارجية بلدان مجموعة كونتادورا وبلدان مجموعة الدعم إلى هذا الخطر في إعلانهم الذي أصدره في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ عندما قالوا :

"تتفاقم الأزمة في أمريكا الوسطى يوما بعد يوم ، وبيتزايد خطر الحرب يوما بعد يوم .

"إن من يؤمنون بالحل العسكري لا يعرفون الأبعاد الحقيقية للمشكلة . إنما نود أن ننبه إلى الخطر الماثل : اتساع النزاع ، وتعميق المواجهة ، والحرب" . (A/41/662 ، المرفق ، ص ٢)

لقد استمع وفد بلدي بعناية إلى جميع الذين تحدثوا قبلنا في هذه المناقشة . وقد أعرنا اهتماما خاصا إلى ما قالته ممثلة نيكاراغوا . فقد قدمت صورة واضحة للمشكلة التي يواجهها بلدها . ولم يعد مجالا لاحد للشك في مدى الضغوط الخارجية والهجمات المسلحة التي عانت ، ولا تزال تعاني منها نيكاراغوا . وقد تضمنت هذه الأعمال ، من بين أمور أخرى تلغيم موانئها وفرض حصار اقتصادي عليها وقصفها بالقنابل . والهدف الواضح لجميع هذه الأعمال زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا الشرعية . وهكذا اضطرت نيكاراغوا إلى تحويل مواردها من مهمة الأعمار الاقتصادي الملحة إلى الدفاع عن سيادتها واستقلالها . وبالمثل ، وُزِّطت ، لسبب أو لآخر ، دول أخرى من دول أمريكا اللاتينية في صراعات ، وشرعت في سباق تسلح يزيد من زعزعة استقرار المنطقة . وزادت الحاميات والقواعد العسكرية . وامتدَّت الهجمات التي تأتي من خارج الحدود عن خسائر في الأرواح وإلحاق الضرر في البنية الأساسية للاقتصاد . كما تعرضت سيادة البلدان وسلامة أراضيها للتهديد والتحدى .

ينبغي لنا أن نسترشد بسيادة القانون في العلاقات الدولية حينما نتناول الصراعات بين الدول . فهو ضمانتنا لبناء عالم أفضل يتم فيه احترام وصون العدالة والحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها . وإننا نرى أن سيادة القانون تنطبق على الدول القوية والضعيفة على حد سواء . ففي حالة أمريكا الوسطى أعلنت محكمة العدل الدولية ، على نحو لا لبس فيه ، عدم شرعية الأعمال التي ترتكب ضد نيكاراغوا وأمرت بوقفها . وبموجب ميثاق الأمم المتحدة ، تلتزم الدول الأعضاء بقبول أوامر المحكمة . وفي الواقع ، دعت الجمعية العامة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر إلى الامتنثال التام والفوري لحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وإننا ندعو جميع المعنيين إلى الامتنثال لذلك القرار وقبول أمر محكمة العدل الدولية . إن اتخاذ إجراء مخالف لذلك يضعف نسيج القانون الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول* .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد طومسون (فيجي) .

لقد بذلت محاولات عديدة لوضع مشاكل أمريكا الوسطى في إطار عالمي لكي ينظر إليها وكأنها منبثقة عن التناحر بين الشرق والغرب . إن هذا يمثل في نظرنا تبسيطا لمسألة معقدة . وكما قلنا في مناسبات في الماضي ، فإن مشاكل أمريكا الوسطى منبثقة عن فترة طويلة من الاختلالات السياسية والاجتماعية ، التي يعد التدخل الأجنبي مسؤولا عنها إلى حد بعيد . إن حالات الإحباط المتراكمة وإخفاق الذين تولوا السلطة في معالجة تلك المظالم حفزت القوى الاجتماعية في المنطقة على المطالبة بالحقوق السياسية والتنمية الناجمة والاستقلال الوطني والكفاح من أجل تحقيقها . وهكذا فإن الأمانة لا يمكن أن تحل دون تناول هذه الحريات الأساسية . ويتمثل التحدي في الكفاح ضد التخلف الذي يتفاقم في هذه الحالة بسبب قرن من استبعاد الأغلبية الساحقة من السكان من العملية السياسية . ولذلك ينبغي بذل كل جهد لمساعدة المنطقة على مواجهة هذا التحدي . وبهذه الطريقة يمكن تحقيق سلم دائم .

أود أن أكرر التعبير عن موقف أوغندا المعروف جيدا ، وهو على وجه التحديد ، إننا نعتقد أن لكل دولة الحق في أن تقرر مصيرها وأن تختار نظامها السياسي بمنأى عن أي تدخل خارجي . ولا تملك أي دولة الحق في أن تقرر ما هو الأفضل للآخرين . وينطبق هذا بصورة مساوية على أمريكا الوسطى . وعليه ، فإن أوغندا تحترم الديمقراطية القائمة على التعددية . إلا أن منطق هذا المفهوم على صعيد دولي يعني قبول التعددية في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

يجب وضع نهاية للأزمة التي أغرقت المنطقة في خضم من العنف والمماناة الواسعة النطاق . إن شعوب أمريكا الوسطى تتوق إلى السلم لتمكن من توجيه طاقاتها وجهودها لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وعلى حين أن إيجاد حلول لمشاكل أمريكا الوسطى ليس بالأمر السهل ، فإن الإدراك بأن لجميع شعوب المنطقة نفس الأهداف يجعلنا نشعر بالتشجيع . إن أكثر مهمة ملحة هي تحقيق ظروف مناسبة للسلم يمكن فيها تحقيق التطلعات المشروعة لدول أمريكا الوسطى .

وفي هذا الصدد ، فإننا نرحب بجهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم . فقد
وقّرت مبادراتهما أساسا جيدا للتوصل إلى تسوية سلمية للآزمة . وعلينا أن نتذكّر أن
مجموعة كونتادورا قدمت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، معاهدة ، أي وثيقة
كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، التي تأخذ بعين الاعتبار
المخاوف المشروعة لجميع بلدان المنطقة .

ولم يكن غريبا أن تلقى مقترحات الفريق بشأن إطار التعايش والتعاون فيما بين بلدان المنطقة ترحيبا على مستوى العالم كله . وقد تشجعنا عندما قبلت نيكاراغوا الاتفاق برمته دون أي تحفظات . وفي رأينا أن ذلك دليل على روح التعاون من جانب نيكاراغوا ورغبتها في التوصل إلى حل سلمي لمشاكل المنطقة . وكان يحدونا الأمل أن يستجيب الآخرون أيضا ، ولكن للأسف سادنا شعور من خيبة الأمل .

فمما يدعو إلى أسفنا العميق أنه بدلا من البناء فوق هذا الأساس ، لم يسجل أي تقدم منذ ذلك الحين نحو الهدف المنشود ، بل إن المنطقة دخلت في غمار صراع مكثف . وكان ما حدث مؤخرا من إسقاط نيكاراغوا لطائرة أجنبية مشاركة في العمليات العسكرية مظهرا صارخا للصراع ومدى الخطر الذي يمثله على السلم والامن الدوليين .

وقد رأيت أوغندا دائما أن الحوار هو الطريق الوحيد الذي يتيح للبلدان المعنية أن تصل إلى تسوية سلمية . ولهذا فنحن نأسف لأن الحوار بين نيكاراغوا والولايات المتحدة . مازال معلقا . ونحن نناشد البلدين إستئناف محادثاتهما الثنائية .

وفي إعتقادنا أن وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى هي إقتراح متوازن وشامل لتسوية النزاع في المنطقة . فإذا أظهرت جميع الأطراف إرادتها السياسية اللازمة سيمبح في الإمكان التوصل إلى تسوية سلمية . ومن اللازم بالنسبة للجميع أن يؤيدوا مجموعة كونتادورا في جهودها لتحقيق ذلك . وينبغي أن يتجاوز هذا التأييد مجرد الكلمات والخطب ، فالمهم أن يظهر من خلال الأعمال . ومما يدعو للأسف أن أعمال البعض جنحت في الماضي إلى إعاقه عملية كونتادورا .

ويعرب وفدي عن تأييده القاطع لعملية كونتادورا . وكما ذكر الرئيس يورى موسفيني ، عندما تكلم في مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز المنعقد في هراي :

"لقد أصبحت أمريكا الوسطى مسرحا رئيسيا للصراع بين الوطنيين المحليين والأعيب الدول الكبرى . وأصبحت المنطقة اليوم تتسم بزعزعة استقرار

والاستفزاز والتخريب الاقتصادي الى حد زرع الالفام من موانئها في وقت من الاوقات .

"وقد دفعت نيكاراغوا ثمننا غاليا لتمسكها بشورتها من أجل الاستقلال وعدم الانحياز . وعلينا جميعا أن نحك على تسوية مشاكل أمريكا الوسطى بالوسائل السلمية . وهناك بالفعل إطار إقليمي للسلم في المنطقة تم التفاوض عليه بإشراف مجموعة كونتادورا ، وهو يتيح لجميع بلدان المنطقة أن تعيش في ظل السلم . وقد رحبنا باستجابة نيكاراغوا للبناء فيما يتعلق بالصيغة النهائية لوثيقة السلم ونحك جميع الأطراف على الاستجابة بصورة بناءة كذلك" .

السيد كيبيلو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الحالة

السياسية في أمريكا الوسطى تواجه المجتمع الدولي بموقف ينطوي على خطر محتمل للسلم والامن الاقليميين والدوليين ، ومن ثم فهي تتطلب التصدي لها بصورة شاملة وإيجاد الحلول المناسبة لها .

وترى كينيا أن السلم لن يتحقق في أمريكا الوسطى إلا من خلال المفاوضات لا من خلال المواجهة العسكرية المسلحة . ونعتقد أيضا أن مثل هذه التسوية التفاوضية يمكن التوصل اليها في إطار مبادرة مجموعة كونتادورا التي بدأت في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ من جانب كل من بنما والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا ، ثم أيدها فريق الدعم المؤلف من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو بوصفها بديلا دبلوماسيا للصراع المتعاقد في المنطقة . فقد أدركت دول مجموعة كونتادورا الأربع أن ثمة فراغا دبلوماسيا وتحركت لكي تملأه . وكان على مجموعة كونتادورا أن تعمل على موازنة السيطرة التي تفرضها دول خارجية ، كما وكانت تأمل في تعزيز دورها وتأثيرها في المشاكل التي تواجه المنطقة بغية خلق إتجاه من شأنه أن يُتوج بحل ملمس للنزاع في أمريكا الوسطى .

ويرى وفدي أن مبادرة مجموعة كونتادورا أثبتت قدرتها على توفير توافق في الآراء حول مجموعة من الاهداف التي يمكن أن تشكل أساس تسوية تفاوضية على نحو ما يسرد في النقاط الإحدى والعشرين من وثيقة الاهداف المؤرخة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ . وكينيا توافق على النقاط الرئيسية الواردة في تلك الوثيقة والتي تشمل في جملة أمور :

أولا ، إضفاء الطابع الديمقراطي وتعزيز المصالحة الوطنية في البلدان المشتبكة في الصراع ، ثانيا ، إنقاص عدد المستشارين العسكريين والقوات العسكرية الأجنبية تمهيدا لإنهاء وجودها ، وذلك بصرف النظر عن اتجاهاتها العقائدية ؛ ثالثا ، منع إنشاء قواعد عسكرية أجنبية في المنطقة ؛ رابعا ، إنهاء المساندة للقوات شبه العسكرية عبر الحدود ؛ خامسا ، الحد من سباق التسلح الإقليمي . وقد أدرجت هذه المبادئ في مشروع المعاهدة أو الوثيقة المؤرخة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وتمت الموافقة عليها سريعا من قبل البعض ، ولكنها رفضت سريعا أيضا من قبل آخرين .

ويرى وفدي أنه لا بد من التصدي لمشاكل المنطقة بواسطة سكان المنطقة أنفسهم بحيث يمكن التوصل للمشاكل النابعة منها الى حلول نابعة منها أيضا . وإدراكا لأهمية وفعالية الحلول الإقليمية للمشاكل الإقليمية ، فإن شعوب العالم من خلال الأمم المتحدة وميثاقها تدعو بقوة الى إيجاد حلول إقليمية للمشاكل الإقليمية . وعلى سبيل المثال فإن المادة ٢٢ من الميثاق تدعو الدول الى أن تلجأ الى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية الأخرى التي يقع عليها إختيارها لحل المشاكل المحلية قبل اللجوء الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . كما أن المادة ٥٢ من الميثاق تدعو الدول أيضا الى "بذل كل جهد ممكن لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية" . إذ لا بد أن تحل المشاكل الإقليمية بواسطة القوى الإقليمية الرئيسية المشاركة في أي نزاع .

واتباعا لهذا النهج من الفكر وقبولا لفعالية الحلول النابعة إقليميا بالنسبة للمشاكل المحلية ، فإن وفدي يرى في جهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم نظيرا لما نبذله نحن من جهود في منطقة شرق أفريقيا وغيرها ، فقد ظلت منطقتنا تعتبر بإستمرار أن من اللازم علينا أن نتمضي للمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بأنفسنا وأن تحل هذه المشاكل من داخل المنطقة أي على أيدينا . ولم يأل رئيس جمهوريتنا ، دانييل أراب موى ، جهدا في تعزيز علاقات حسن الجوار في المنطقة . والحلول التي يتم المبادرة اليها وترتيبها من الخارج والتي يمكن أن تساعد في

عملية الوفاق الوطني والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تؤخذ بصورة شاملة أو أن يعالج أمرها بوصفها حلا لا خلاف عليه .

وإذا كانت كينيا تقر بأهمية وفعالية المجتمع الدولي وهيئاته في حل المشاكل الدولية ، فإن وفدي تحدوه قناعة عميقة أيضا بأن التحرك النهائي والحاسم نحو السلم والامن لابد أن يأتي من الداخل . وقد أصبح نجاح النهج الاقليمي في حل الازمات أمرا مسلما به . ونحن نحث القرية العالمية ومجلسها القروي ، أي الامم المتحدة ، على تعزيز كفاءة هذه الجهود الاقليمية الرامية الى حل المشاكل ، مثل الجهود التي نبذلها نحن ، أو الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا أو غيرها .

وبالرغم من أن الظروف الدقيقة التي تسود منطقة شرقي افريقيا لا يمكن مظاهتها تماما بالحالة السائدة في أمريكا الوسطى وأن العكس صحيح أيضا ، فإن كلا من المنطقتين لديها الكثير لتتعلمه وتستفيد من خبرة المنطقة الأخرى ، ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز النهج الاقليمي للتسوية السلمية للنزاعات .

وكينيا تؤيد مواصلة جهود مجموعة كونتادورا الرامية الى تحقيق حل سلمي للحالة التي تعاني منها أمريكا الوسطى . ولكن مع تسليم كينيا بأهمية مبادرة كونتادورا ، فهي ترى أيضا أن صنع الحل الدبلوماسي يعد بالطبع أكثر صعوبة من الدعوة اليه . فهناك عوائق يجب التغلب عليها . وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، يرى وفدي أن الطريق الذي تسلكه مجموعة كونتادورا هو الطريق الصحيح . فإن كثيرا من أفرقتها العاملة تعكف الآن على حل المشاكل الخاصة بكيفية وقف الاتجار غير المشروع في السلاح ، ووضع إجراءات للتحقق الفعّال من مستويات محددة سلفا للتسلح وما إلى ذلك .

ولا يجوز أن تكون التسوية التفاوضية مسألة شكلية . ويجب على جميع الأطراف المتنازعة أن تكون مستعدة للإمتثال لهذه التسوية التوفيقية .

السيد فلاشيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد رومانيا يشاطر القلق العميق الذي أعربت عنه وفود عديدة من فوق هذه المنصة إزاء الحالة في أمريكا الوسطى التي أصبحت أكثر تعقيدا هذا العام وتراكت فيها علامات جديدة على التوتر .

ونحن نلاحظ بأسف أن هذا التدهور في الحالة ، الذي لم يقتصر على أمريكا الوسطى وحدها بل شمل أيضا العالم بأسره بصفة عامة ، قد حدث في السنة التي أعلنتها الأمم المتحدة رسميا السنة الدولية للسلم ودعيت كل الشعوب الى أن تُوحّد في سياقها الجهود الرامية الى صون السلم ومستقبل البشرية ، وحدث في أعقاب النداء الرسمي الذي وجهته الجمعية العامة في دورتها الماضية الى الدول الاعضاء المتنازعة بأن تمتنع عن إستعمال القوة أو التهديد بإستعمالها وأن تمتنع عن التدخل في الشؤون

الداخلية للدول الاخرى والآن تلجأ إلى الوسائل السلمية والتفاوض لتسوية نزاعاتها وصراعاتها .

إن التطورات التي حدثت في أمريكا الوسطى وأماكن أخرى توضح أن نداء الجمعية العامة لم يحترم حتى الآن ولم يترجم إلى إجراءات عملية تستهدف تقليل التوتر والصراع ، كما يتسنى تمهيد الطريق أمام مناخ يسوده الانفراج وإيجاد فرص حقيقية للسلام والتفاهم والتعاون والامن لصالح الجميع . فمن شأن ذلك أن يعزز بقدر أكبر إقتناعنا بأن الطريق الوحيد هو الذي يمليه العقل وأنه يتحتم علينا بوصفنا أعضاء مسؤولين في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، أن نسمى بإصرار إلى وقف هذا المسار الخطير للأحداث وإلى إيجاد حلول سياسية للمشاكل التي تواجهنا اليوم .

وانطلاقاً من هذا الفهم ومن الحاجة إلى معارضة أي إجراء من شأنه أن يهدد سلم الشعوب وأمنها ، أهاب السيد نيقولاي شاونيسكو رئيس جمهورية رومانيا مرارا وتكراراً بضرورة التزام جانب العقل والاعتدال في العلاقات الدولية ودعا إلى وقف جميع الأعمال العسكرية واستعراض القوة ، بدون تأخير وبصورة نهائية ، من أجل حل جميع الصراعات والنزاعات من خلال عملية التفاوض السياسي .

ونعتقد في هذا الصدد أنه ينبغي للأمم المتحدة ، وفقاً لمبادئ الميثاق ومقاصده ، أن تكشف جهودها من أجل القضاء على سياسات القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ومن أجل السعي إلى الحل السلمي للصراعات القائمة بما فيها الأزمات في أمريكا الوسطى ، وتأكيد حق كل أمة في التنمية الحرة والمستقلة .

وفي إعتقادنا أن زيادة حدة التوتر في أمريكا الوسطى وخطر نشوب صراع مسلح ، مع ما ينطوي عليه من مشاركة محتملة من أطراف من خارج المنطقة ، يتطلبان مواصلة الجهود من أجل التوفيق بين مواقف الأطراف المعنية ، وتكثيف الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى إبرام وثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى والتوقيع عليها .

إن تصاعد حدة التوتر هذا العام ، والهجمات العسكرية التي تنتهك سيادة نيكاراغوا واستقلالها السياسي ولامتها الإقليمية واستقرارها ، والضغط السياسي

والاقتصادي ، وهي أمور أدت كلها الى خسائر بشرية واقتصادية وأثرت على التنمية الاقتصادية العادية لذلك البلد ، تزيد من خطر الحرب الاقليمية وتعمق جهود مجموعة كونتادورا والحوار الذي تسمى الى إقامته من أجل إيجاد حل سياسي تفاوضي لمشاكل المنطقة .

وكما أوضحت عن حق وفود عديدة فإن هذه الاجراءات ، بما فيها تقديم الدعم المالي لقوات الكونترا التي تستهدف الاطاحة بحكومة نيكاراغوا المشكلة بصورة شرعية ، تتعارض بصورة خطيرة مع قواعد السلوك المقبولة في العلاقات الدولية ، وتنتهك مبادئ القانون الدولي ، وهي أعمال تدخل مباشر في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا ، وتعد تهديدا لاستقلالها السياسي وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

وبالطبع أدت كل هذه الاعمال الى تفاقم الحالة العامة في المنطقة ، وزيادة حدة التوتر ، ووضع عقبات جديدة في طريق الجهود الرامية الى التوصل الى إتفاق عام وشامل بوسعه أن يضع حدا للتدخل الاجنبي والاعمال العسكرية وسياسات القوة في المنطقة ، وأن يهيئ مناخا مؤاتيا للسلم والتعاون اللذين تسعى نيكاراغوا ومجموعة كونتادورا وفريق الدعم وسائر بلدان أمريكا اللاتينية الى تحقيقهما . وهذه الاعمال المعادية لنيكاراغوا تتعارض بصورة كاملة مع المبادئ الواردة في رسالة كاراباليدا بشأن السلم والامن والديمقراطية والتي اعتمدها بلدان أمريكا الوسطى في إعلان غواتيمالا الذي اقترح فيه حل عادل ومتوازن للامنة في أمريكا الوسطى من شأنه أن يكفل حق الشعوب في أن تختار بحرية شكل حياتها الاجتماعية والسياسية دون تدخل في شؤونها الداخلية .

وفي اعتقادنا أن وقف جميع التهديدات والاعمال العدائية ضد نيكاراغوا على الفور ، والتخلي الكامل عن أعمال التدخل في شؤونها الداخلية ، وإحترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، والتمسك العملي بمبادئ عدم إستخدام القوة وغيرها من المبادئ التي تحكم العلاقات فيما بين الدول ، من شأنها أن تخفف حدة التوتر وأن تسهم في التوصل الى حل سياسي تفاوضي لمشاكل أمريكا الوسطى . وهذا هو الاساس الوحيد

للشقة المتبادلة اللازمة لتهيئة مناخ يفضي الى السلم والامن والتعاون لصالح الجميع
في أمريكا الوسطى .

وكما هو معروف جيدا فإن رومانيا ، إنطلاقا من إيمانها بأن مشاكل أمريكا
الوسطى يمكن حلها عن طريق المفاوضات والحوار الاقليميين السلميين ، قد أيدت من
البداية ولا تزال تؤيد بصورة كاملة عملية المفاوضات التي شرعت فيها مجموعة
كونتادورا . ونحن على ثقة من أن إنشاء فريق الدعم والمبادرات التي اتخذها تمسز
الجهود الرامية الى إحلال السلم في المنطقة .

وقد أعرب رئيس رومانيا عن هذا الموقف من التأييد المستمر للحوار السياسي بين الدول ولمبادرات السلام التي بها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في عديد من المناسبات كما أعرب عنه في محادثاته واجتماعاته مع قادة وممثلي بلدان أمريكا اللاتينية ، كما أعرب عنه في الآونة الأخيرة في حديث أدلى به لمجلة "مونسدو انترناشيونال" المكسيكية ، وأوضح فيه أن المشاكل الحيوية في أمريكا اللاتينية تتمثل في الاستقلال الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وانهاء التدخل في شؤونها الداخلية الى الابد . وفي هذا الإطار ، فإننا نقدر حق التقدير أنشطة مجموعة كونتادورا الرامية الى حل مشاكل أمريكا الوسطى .

وقد أكدنا دائما في هذا الصدد الأهمية التي ينبغي أن تولي لاحترام حق كل شعب في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، ونبذ استخدام القوة والتهديد باستخدامها ، ورفض علاقات السيطرة ، والظلم والاحجاف ، وتسوية جميع المنازعات عن طريق المفاوضات ، ومراعاة حق كل شعب في الحرية والاستقلال والسيادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وفقا لمصالحه وتطلعاته .

ونعتقد أن مبادئ القانون الدولي . وقواعد السلوك في العلاقات بين الدول ، ينبغي أن تحترم احتراما دقيقا وأن كل أشكال الضغط بما في ذلك فرض الحصار الاقتصادي أو غيره من أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لبلدان أمريكا الوسطى يجب أن تتوقف .

وبهذه الروح ، نعرب عن تضامننا مع شعب نيكاراغوا في نضاله من أجل الدفاع عن حقه في تنمية اجتماعية واقتصادية حرة دون تدخل خارجي ، ومن أجل تعزيز استقلاله . كما نؤيد في ذات الوقت تسوية المشاكل القائمة بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا وفيما بين مختلف الدول في أمريكا الوسطى عن طريق المفاوضات .

وشعب رومانيا ، إذ يعرب عن تضامنه مع قضية شعب نيكاراغوا العادلة ، يطالب بإنهاء أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، كما يدين بقوة أي نوع من انتهاك قواعد العدالة والشرعية الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

كما يؤيد وفد رومانيا تكثيف الأنشطة السياسية لدول أمريكا الوسطى من أجل التوصل الى حل للنزاع في المنطقة عن طريق المفاوضات ، ويؤيد أيضا ضم جهود رومانيا الى جهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم للشروع في تدابير جديدة بشأن الابرام النهائي والتوقيع على وثيقة السلم والتعاون ووضعها موضع التنفيذ . ونحن نؤيد النداء الذي صدر من فوق هذا المنبر الى جميع الاطراف المعنية بالامتناع عن القيام بأي تصرف من شأنه أن يعرقل عملية المفاوضات ، وأن تسهم في تهيئة مناخ يسوده التفاهم يناسب خدمة قضية الشعوب في المنطقة .

ونرى فيما يتعلق ، بالجهود الايجابية التي تبذل في سبيل تسوية سلمية للحالة في أمريكا الوسطى ، أنه ينبغي للجمعية العامة أن تعرب عن تأييدها بالاجماع لعملية التفاوض هذه ، وتحث على الاستمرار فيها وانهاؤها . ونؤيد تماما مشروع القرار الذي يلي تلك الاحتياجات ، كما نؤيد كل الجهود التي ترمي الى تحقيق السلم في أمريكا الوسطى وجعله حقيقة واقعية .

السيد اندراي دياز دوران (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

تنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحالة في أمريكا الوسطى وهي تشمل جانبيين : التهديد الموجه للسلم والامن الدوليين ، ومبادرات السلام . وكما فعلت الامم المتحدة في السنوات السابقة ، فانها تعبر ، بادراجها بندا خاصا بأمريكا الوسطى على جدول أعمالها لهذه الدورة ، تعبر عن قلق المجتمع الدولي الشديد للآزمة التي تؤثر تأثيرا خطيرا على المنطقة .

ولذلك فإن استمرار هذا المحفل في تناول هذه المشكلة الخطيرة ومناقشتها أمر هام جدا حتى يمكن لكل البلدان الممثلة هنا أن تتفهم على نحو أفضل مختلف العناصر والظروف المحيطة بالموقف .

وتدرك غواتيمالا أهمية القيام بأي عمل يستهدف تشجيع التدابير الرامية الى استعادة الاستقرار الاقليمي وتحقيق رفاه دول أمريكا الوسطى .

وفي هذا الإطار ، من المناسب أن نذكر بما جاء في تقرير الامين العام عن

أعمال المنظمة إذ يقول :

(السيد اندرادي ديان
دوران ، غواتيمالا)

"وقد تدهورت الحالة في أمريكا الوسطى باطراد مع تزايد إقحام
الايديولوجيات المتعارضة ، ومحاولات فرض حلول منفردة لمشاكل المنطقة ،
واللجوء الى استخدام القوة . وقد ساعدت جهود مجموعة كونتادورا التي لا تكلل
مع ما قدمه مؤخرا فريق الدعم من مساندة ، على الحيلولة دون نشوب نزاع
عام ، بيد أن الاتفاق الذي من شأنه أن يجلب السلم الى المنطقة لم يتحقق حتى
الآن . واعتقد لن يمكن الوصول الى تسوية حقيقية في المنطقة إلا بعزل الحالة
في أمريكا الوسطى عن النزاع بين الشرق والغرب والسعي الى التوصل الى حل
أمريكي لاتيني يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة .
وهذا يتطلب مساندة من جانب جميع البلدان ذات المصالح في المنطقة ."
(A/41/1 ص ٦)

ونود أن نذكر كذلك بأنه منذ اللحظة الاولى التي تناولت فيها الجمعية العامة
قضية أمريكا الوسطى في عام ١٩٨٣ ، أكدت حق شعوب المنطقة في العيش في سلم وتقرير
مستقبلها بنفسها بمنأى عن التدخل الاجنبي ، وأدانت أي انتهاك لسيادة الدول
واستقلالها وسلامة أراضيها ، وحثت الدول على الإمتناع عن ممارسة الضغط أو العنف ضد
بعضها البعض . كذلك وجهت الجمعية نداءً ، في ذات الوقت الذي أكدت فيه سلامة المبادئ
المكرمة في الميثاق ، من أجل كفالة التعايش والسلمي بين الشعوب .
وفي السنوات التالية ، أكدت الجمعية العامة بالمثل تأييدها لمبادرة السلام
التي دعت اليها مجموعة كونتادورا التي ساندها فريق الدعم منذ عام مضى .
وبالرغم من الجهود التفاوضية المستمرة في اطار مجموعة كونتادورا ، فسيان
الوضع يتجه الى مزيد من التدهور . فقد زادت الاحتكاكات ، كما زادت سلسلة من
العناصر والظروف الخاصة من صعوبة التوصل الى اتفاقات تؤدي الى الانفراج والسلم في
المنطقة .
وقد أدت عوامل مختلفة ذات تأثير سلبي الى اعاقه امكانية مواصلة مبادرة
الكونتادورا لحوار بقاء ييسر الإتصال المستمر بين الاطراف ويؤدي في الوقت المناسب
الى ابرام اتفاقات نهائية .

ولهذا السبب بالتحديد ، تمس الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى الى تعزيز تلك العملية لتشجيعها وحفزها حتى يتسنى لها الاستمرار والاشراء عن طريق المساهمات الجديدة . وعلى حكومات المنطقة بمفة خاصة أن تبدي ، بأفعالها ، أننا مدفوعين بأفضل رغباتنا في التوصل الى حل وأن النوايا الطيبة ولاسيما حسن النية عند التفاوض ينبغي أن تمكننا من اعتماد صيغ لاصلاح الحالة وتحول دون استمرار تدهورها . وقد أكدنا مرارا وتكرارا ضرورة اتخاذ مواقف أكثر مرونة وأنه ينبغي لكل من يجلس حول مائدة المفاوضات ألا يكتفي بتقديم الاقتراحات والمطالب ، وإنما أن يعرف أيضا كيف يسلم بمطالب الآخرين ويقدم التنازلات . فالامر يتعلق بسلام شعوبنا ومن ثم فإن كل حكومة من حكوماتنا تتحمل مسؤولية جسيمة تتطلب قدرا من التضحية .

وتود غواتيمالا أن تؤكد من جديد في هذا المحفل تأييدها الراسخ غير المشروط لعملية كونتادورا . ونحن الذين عشنا عن قرب وشاركنا بنشاط في مبادرة كونتادورا يمكننا أن نعلن على نحو قاطع ومسؤول أن هذه الوساطة كانت موضوعية ، وأن المساعي الحميدة قد قدمت بسخاء وعلى نحو منتظم . وقد سمعت آراؤنا وقدمت الينا اقتراحات ومقترحات - وكان ذلك دائما مقرونا بالاحترام وبمبادرات خلاقة . فالسنوات الطويلة من المفاوضات الشاقة جعلتنا نتجنب مجابهة عسكرية واسعة ، وفتحت أمامنا إمكانية العثور على الطريق الذي يمكننا من أن نتغلب على خلافاتنا . وانني اغتنم هذه الفرصة كي أتقدم بتحية امتنان لحكومات فنزويلا والمكسيك وكولومبيا وبنما والبرازيل والأرجنتين وبيرو وأوروغواي .

وقد اختتمت منذ بضعة أيام فقط وبنجاح أعمال الدورة العادية السادسة عشرة للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية - وهي أكثر الهيئات تمثيلا لقارتنا . وقد نوقش في ذلك الاجتماع البند قيد البحث هنا اليوم . وأستطيع أن أؤكد للممثلين أن البيانات لم تتسم بالصراحة فحسب بل وبالموضوعية والاخلاص أيضا . لقد كانت هناك لحظات عميقة ، لكن روح التوفيق سادت دائما وطول الوقت ، وهي التي جعلت بالإمكان اعتماد قرار بالاجماع . ونظرا للأهمية البالغة لذلك القرار سأتلوه عليكم .

"تقرر الجمعية العامة :

١ - تحيط علما ببلاغ وزراء الخارجية وتعترف بالجهود المشكورة التي اضطلعت بها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، لتحقيق السلم في أمريكا الوسطى ؛

٢ - تكرر تأييدها لمبادرات السلم التي قامت بها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم . وتحث كل الدول على أن تواصل تأييدها الحاسم لهما ؛

٣ - تطلب الى مجموعة كونتادورا وفريق الدعم أن يواصلوا جهودهما القيمة لصالح السلم في أمريكا الوسطى ؛

٤ - تطلب الى مجموعة كونتادورا وفريق الدعم أن يقدموا الى الدورة العادية المقبلة تقريرا بشأن مبادراتهما لتعزيز السلم ؛

(السيد اندرادي دياز)
 دوران ، غواتيمالا)

من هذا يتبين أننا جميعا ندرك أن من الضروري مواصلة العمل على نحو مكثف ،
 بغية تحقيق الاهداف التي نتطلع اليها جميعا . ولذا ينبغي الآن أن نذكر بأهمية
 الاهداف وان نشدد عليها ، فهي الوثيقة التي اعتمدها أبناء أمريكا الوسطى على مستوى
 الرؤساء بتوافق الآراء في أيلول - تشرين الأول (سبتمبر - أكتوبر) ١٩٨٣ وهي تصور على
 نحو صادق تطلعات شعوب أمريكا الوسطى . وتشير النقاط الاحدى والعشرين في هذه
 الوثيقة التاريخية - وهي بالمناسبة الوثيقة الوحيدة التي اقترتها حتى الآن الحكومات
 الخمس دون تحفظات - الى الجوانب الاساسية في المسائل السياسية والامنبة والاقتصادية
 والاجتماعية ، وغواتيمالا على اقتناع بأنه ينبغي بذل جميع الجهود للتوصل الى مصالح
 حقيقية على كل من المستويين دون الاقليمي والداخلي في بلداننا . ويجب الالتزام بدقة
 بمبدئي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وحق تقرير المصير للشعوب .
 ونعتقد أيضا أنه لا بد من تمكين الشعوب من تقرير مستقبلها . وهذا يعني أن تتاح لهذه
 الشعوب فرصة نظام الحكم الذي تريده دون قيود أو ضغوط من أي نوع ، وبحرية تامة ،
 مع احترام التعددية السياسية والايديولوجية وحقوق الإنسان الاساسية .

ويهدف الحياد الايجابي الذي مارسته غواتيمالا الى احداث أثر بقاء في
 المنطقة . ولقد حرصنا على اتخاذ موقف حذر ومتوازن ، وسعيانا في نفس الوقت لأن تكون
 جهودنا مكملة لجهود مجموعة كونسادورا . ولهذا الغرض عقد الرئيس فينيشيرو سيريزو
 اجتماعا لرؤساء أمريكا الوسطى منذ بضعة أشهر في مدينة اسكيبولاس ، وهي مدينة
 تاريخية ذات تقاليد عريقة في منطقة تقع على حدود ثلاثة بلدان صديقة . وبحث في ذلك
 الاجتماع مشروع دستور لتشكيل برلمان لأمريكا الوسطى يعد محفلا مستقلا لها ، هدفه
 تسهيل مناقشة المشاكل المشتركة ووسائل حلها . ونحن نقدر تمام التقدير أن مجموعة
 كونسادورا وفريق الدعم قد رحبا بهذه المبادرة وشجعناها . وقد عملنا بحماس لتنفيذ
 هذه الفكرة ، وعقدت اجتماعات منتظمة على مستوى نواب الرؤساء ووزراء الخارجية .
 وتقوم اللجنة الفنية في الوقت الحالي باعداد مقترحات محددة لتدرسها الحكومات بغية
 اتخاذ قرار سياسي نهائي بشأن تشكيل ذلك البرلمان .
 وبالرغم من كل ما سبق ، فإننا واثقون من أن الحوار والاتصال قد أصبحا أكثر
 صعوبة في الآونة الأخيرة .

وما زالت غواتيمالا تقدم مبادرات حتى لاعادة تنشيط عملية كوندادورا . ومنذ اسبوعين فقط زار وزير خارجيتنا بمحبة نائب الوزير بلدان أمريكا الوسطى لتشجيع حكوماتها على استئناف المناقشات التي بدأتها مجموعة كوندادورا . وكان موقف الحكومات ايجابيا ، وان كان بعضها قد قال انه من الضروري تهيئة الظروف المواتية أولا ، وان هذا يمكن أن يتحقق بتلافي مناقشة مشاكل أمريكا الوسطى على نحو متزامن ومتواز في هيئات مختلفة . وأود في هذا السياق أن أذكر بأن حكومة غواتيمالا أعلنت منذ بضعة شهور في رسالة موجهة الى مجموعة كوندادورا وفريق الدعم :

"انها تقرر التأكيد الوارد في اعلان اسكوبيولاس ، والقائل بأن عملية كوندادورا هي أفضل وسيلة سياسية متاحة لأمريكا الوسطى حتى الآن لتحقيق السلم والديمقراطية وتخفيف حدة التوتر" .

"ولهذا رحبت غواتيمالا بما قرره حكومات مجموعة كوندادورا من استمرار تقديم اسهامها القيم في عملية المفاوضات الدبلوماسية الجارية حاليا وتماشيا مع نص وروح اعلان اسكوبيولاس ، تعتقد حكومة غواتيمالا أنه لا بد من التنفيذ التام لوثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى" .

وإن تؤكد غواتيمالا تأييدها لمبادرة كوندادورا ، تقرر أيضا أن عمل الأمم المتحدة يعد اسهاما قيما في جهود المجتمع الدولي الرامية الى تلافي المجابهة في أمريكا الوسطى ، والتوصل وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده - الى حل شامل متكامل متفاوض عليه بالوسائل السياسية والدبلوماسية ، وبمناى عن العنف أو التدخل الاجنبي ، اللذين من شأنهما أن يزيدا الحالة تعقيدا وصعوبة . كما تؤيد غواتيمالا أيضا النداء الذي وجهته هذه الجمعية الى الدول كي تمتنع عن اتخاذ أي إجراء عسكري أو غير عسكري يرمي الى ممارسة ضغط سياسي في المنطقة ، ولاسيما ما طلبته من كل الدول ذات الروابط والمصالح في المنطقة من التعاون في الجهود الرامية الى تحقيق حل سلمي .

وينبغي أن نوضح أنه إلى جانب المشاكل السياسية والأمنية ، تعاني أمريكا الوسطى من أسوأ أزمة اقتصادية مرت بها في العقود الثلاثة الماضية . وقد كان الأمين العام على حق عندما قال في تقريره بشأن الحالة في تلك المنطقة أن المتوسط الحقيقي لدخل الفرد قد انخفض في نهاية عام ١٩٨٥ في حالة بعض بلدان المنطقة إلى المستويات التي كان عليها في فترة الستينات ، وإن الادخارات والاستثمارات انخفضت بما يزيد على ٤٠ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٥ . وذكر أيضا أنه خلال نفس الفترة هبطت معدلات التبادل التجاري بنسبة تقرب من ٥٠ في المائة ، بينما تقلصت قيمة الصادرات بنسبة ٢٥ في المائة .

وأود أن أؤكد على أهمية أهداف التكامل لغواتيمالا ومنطقة أمريكا الوسطى برمتها . فالتكامل حتى في ظل الحالة الراهنة يمثل أفضل استراتيجية لتعزيز التفاهم ، ولأسيما في مجال التنمية المشتركة في منطقتنا . وبالرغم مما تسببه الأزمة من أضرار بعملية التكامل ، فإن صلات الترابط الهامة للتكامل الاقتصادي والمصالح المشتركة التي ولدتها تلك العملية قد أثبتت فعاليتها في مقاومة بعض الآثار الناجمة عن حالة التوتر ، بل وقللت من خطورة الأزمة إلى حد ما . وهذا هو السبب الذي يجعلنا ، نحن أبناء أمريكا الوسطى ، نرحب بمبادرة الأمين العام فيما يتعلق بوضع خطة منسقة لتقديم مساعدات واسعة النطاق إلى بلدان المنطقة الخمسة لمساعدة حكوماتها في التغلب على الأزمة الاقتصادية الراهنة .

وأخيرا ، نشاهد غواتيمالا حكومات بلدان أمريكا الوسطى أن تعيد تنشيط عملية كوندادورا التفاوضية بروح التضامن والتعاون فالمواقف المتشددة والجامدة لا تشجع الاتفاقات التفاوضية . ولا بد من إبداء قدر كبير من المرونة والإرادة السياسية . وتطالبنا شعوبنا بأن نعمل بروح المسؤولية والتعقل . فالتردد أو التسرع يمكن أن تكون لهما عواقب لا يمكن التنبؤ بها ، ولننتهمن الأمور بهدوء ، مدركين أنه ما من أحد يمكن أن يملك وحده الحقيقة . لذلك ينبغي أن نكون مستعدين لتقديم تنازلات متبادلة من أجل التوصل إلى بلوغ اسمي القيم التي يتطلع إليها الإنسان ، ألا وهي :

(السيد اندرادي دياز)

دوران ، غواتيمالا

السلم والعدالة والديمقراطية والتنمية المتكاملة . وعلينا نحن في امريكا الوسطى ان نتخذ قراراتنا ونبني مستقبلنا بأنفسنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقر استمعنا الى آخر متكلم

في مناقشة هذا البند . واعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا ليتولى عرض مشروع القرار .
A/41/L.34 .

السيد اغويلار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في الوقت الذي

تختتم فيه الجمعية العامة مناقشتها بشأن البند المتعلق بالحالة في امريكا الوسطى ، نظل على اقتناعنا بأن التوصل الى حل سريع للصراع الدائر في ذلك الجزء من قارتنا يمثل أحد الشواغل الهامة للمجتمع الدولي وعلاوة على ذلك ، تشهد البيانات التي أدلت بها الوفود في هذه المناقشة على التأييد الكبير الذي تحظى به مجموعة كونتادورا وفريق الدعم باعتبارهما الجهاز الملائم لبلوغ خاتمة ايجابية لازمة امريكا الوسطى .

واستلهاما لتلك الروح التي سادت مناقشتنا ، وبالنيابة عن المشتركين في تقديم مشروع القرار بشأن الحالة في امريكا الوسطى ، وهي وفود : الأرجنتين واوروغواي والبرازيل وبنما وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، أود ان اعرض مشروع القرار A/41/L.34 .

لقد كان المصدر الاساسي الذي استلهمنا منه النص المطروح امام الجمعية العامة هو القرار الذي اعتمده الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية المعقودة في مدينة غواتيمالا في الاسبوع الماضي ، بتأييد من جميع الدول الاعضاء في تلك الهيئة الاقليمية التي حضرت تلك الدورة . وكان الحافز الاساسي الذي دفع المشتركين في تقديم مشروع القرار هو الضرورة الحتمية لتلافي الحرب في امريكا الوسطى والدفاع عن السلم بأي ثمن .

وتعبر فقرات الديباجة بوضوح عن المبادئ الاساسية التي ينبغي ان تقوم على اساسها أية عملية سلم ، من وجهة نظر امريكا اللاتينية بشكل عام ، وامريكا الوسطى بوجه خاص . وهي تؤكد مجددا ، على مقاصد وروح القرارات السابقة لمجلس الامن

والجمعية العامة ، وتعميد التأكيد بشكل خاص على حق جميع البلدان في امريكا الوسطى في العيش في سلم وأمن متحررة من التدخل الخارجي . وتحث كل الدول المعنية فسي المنطقة وخارجها على الالتزام بالنداء العاجل الموجه من مجلس الامن بأن تتعاون مع مجموعة كونتادورا عن طريق حوار صريح وبناء بغية ايجاد تسوية للخلافات القائمة .

ومن العناصر الهامة في فقرات الديباجة أيضا الاشارة الى تأييد المجتمع الدولي الفعال لجهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا ، التي تعززت منذ العام الماضي نتيجة للجهود القيمة التي يبذلها فريق الدعم الذي يضم الارجننتين واوروغواي والبرازيل وبيرو .

ورأى المشتركون في تقديم مشروع القرار انه من المناسب التأكيد على فقرة هامة في قرار الجمعية العامة ٤/٢٩ تحث كل من حكومات امريكا الوسطى الخمس على تعجيل مشاوراتها مع مجموعة كونتادورا بهدف الانتهاء من عملية التفاوض ، والتقييد على نحو كامل بمقاصد ومبادئ وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . وإذا اشرنا الى قرار مجلس الامن ٥٦٢ (١٩٨٥) فقد أكدنا دعوة المجلس لجميع الدول الى الامتناع عن اتخاذ أو تأييد أو تعزيز أي اجراء سياسي أو اقتصادي أو عسكري من أي نوع ضد أي دولة في المنطقة ، يمكن أن يعرقل اهداف مجموعة كونتادورا من اجل السلم .

ويأخذ مشروع القرار أيضا في اعتباره حق شعوب امريكا الوسطى في تحقيق السلم والتنمية والعدل دون تدخل خارجي وفقا لما تقرره هذه الشعوب ووفقا لخبرتها التاريخية ، دون التضحية بمبدأي تقرير المصير وعدم التدخل .

والجزء الاخير من ديباجة مشروع القرار يعبر ببلاغة عن القلق إزاء تدهور الحالة في امريكا الوسطى وإزاء امكانية اندلاع حرب قد تكون لها عواقب وخيمة على بقية القارة . ولدينا نحن مقدمي مشروع القرار قناعة راسخة بأن جميع اعضاء المجتمع الدولي يتفقون معنا في وجهة نظرنا إزاء خطورة الحالة ، كما بينها وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في إعلانهم الصادر في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ .

وانتقل الان الى الجزء الخاص بالمنطوق من مشروع القرار ، والذي يشرفني ان اعرضه . وتؤكد الفقرة ١ قناعة الجمعية العامة بأن الحل العالمي والشامل والتفاوضي للصراع في امريكا الوسطى يتطلب من جميع الدول أن تحترم احتراماً كاملاً مبادئ القانون الدولي المتجسدة في ميثاق الامم المتحدة .

وتشير الفقرتان التاليتان لتلك الفقرة الى مبادرة السلم التي اخذت زمامها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، وتطلبان منهما الاستمرار في جهودهما بتأييد قوي من جميع الدول .

واننا لعلنا ثقة من ان جميع الدول الاعضاء ، تعبيرا عن اهتمامها ورغبتها في المساعدة على إحلال السلم في امريكا الوسطى ، سوف تؤيد مشروع القرار الذي عرضته ، ليتسنى اعتماده بتوافق الآراء . وبالطبع فإننا نأمل ان تعبر الجمعية العامة عن موافقتها في هذه الدورة ، إذا أمكن ذلك .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الان في مشروع القرار A/41/L.34 . هل لي أن اعتبر ان الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟
اعتمد مشروع القرار A/41/L.34 (القرار ٢٧/٤١)

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الان للممثلين الذين يرغبون في تعليق موقفهم من القرار الذي اعتمدتوا .
وهل لي أن اذكر الاعضاء بأن مدة البيانات محددة بعشر دقائق وينبغي للممثلين الادلاء بها من مقاعدكم .

السيد يوسي (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن توافق الآراء الذي تحقق اليوم يؤكد الحاجة الى السلم والحوار في الامريكيتين . ونحن جميعا في نصف الكرة الارضية هذا نؤكد مرة أخرى التزامنا بحل الخلافات داخل المنطقة ضمن إطار اقليمي ودون تدخل خارجي .

ومشروع القرار الذي عرض اليوم يؤكد الرغبة في التعاون التي تجلت في القرار الذي اتخذته منظمة البلدان الامريكية بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر . وكان اشتراك بلادي في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء تحية لسروح الديمقراطية التي تعم امريكا الوسطى . وما ورد في القرار من إشارة الى تقرير المصير يؤكد الدور الحيوي الذي تلعبه الديمقراطية في السماح للمواطنين باختيار قادتهم عن طريق اجراء انتخابات حرة ونزيهة . ومن دواعي اغتباطنا ان جميع بلدان امريكا الوسطى تشترك في تأييد هذا النداء من أجل الحوار البناء .

وما برحت الولايات المتحدة ملتزمة بوثيقة الاهداف المادرة عن مجموعة كونتادورا في عام ١٩٨٢ . ونرحب بالمبادرات التي تطرحها جميع الدول لتشجيع جهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم للتوصل الى اتفاق يحقق التنفيذ الشامل والقابل للتحقق والفوري لهذه النقاط ليتسنى لجميع شعوب امريكا الوسطى ان تعيش في سلام وأمن .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الان للممثلين

الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد .

وهل لي أن اذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد يجب ان تقتصر على عشر دقائق في المرة الاولى وخمس دقائق في المرة الثانية ، ويدلى بها الممثلون من مقاعدهم .

السيدة استورغا غاديا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن

آراء ما يزيد على ٥٥ بلدا شارك في مناقشة هذا البند الهام قد بينت بصورة قاطعة إننا لسنا بحاجة الى الرد على ما ورد في بيان وفد الولايات المتحدة بالامس عند

ممارسته لحق الرد وكذلك البيان الذي أدلى به اليوم ، حيث ان البلدان الاخرى قد فعلت ذلك بعبارات قاطعة .

وقد حدد ممثلو العديد من البلدان الذين اشتركوا في المناقشة على ضرورة احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي وشددوا بصورة خاصة على مبدئي عدم التدخل وحق تقرير المصير في السعي من أجل حل لمشكلة امريكا الوسطى . وليست هناك حاجة لبيان من الذي ينتهك هذه المبادئ والقواعد فالهجمات التي لا أساس لها وتشويه المعلومات والاكاذيب لا يمكن ان تخفي الحقيقة ولا تعفي الولايات المتحدة من القسط الذي تتحمله من المسؤولية عن الحالة السائدة في منطقتنا

إن اعتماد الجمعية العامة منذ بضع لحظات لمشروع القرار المقدم من البلدان الاعضاء في مجموعة كونتادورا يعتبر دليلا على استعداد البلدان الممثلة في هذا المحفل لحل مشاكل امريكا الوسطى عن طريق المفاوضات ودون تدخل خارجي .

ولكن لسوء الحظ ، ان من العيوب الرئيسية لبعض الحكومات الامريكية ، للحكومة الحالية بدرجة خطيرة وتبعث على القلق الشديد ، هو عجزها عن أخذ العبرة من اخطائها في الماضي وقبول ما يحدث في التاريخ من تغييرات طبيعية . ونعتقد انه مما يفيد القادة الحاليين في الولايات المتحدة ان يستعرضوا تاريخ الثورة الامريكية وكفاحها من أجل الديمقراطية ، إذ ان ذلك سيمنهم من فهم ظاهرة امريكا الوسطى . وفي هذا السياق ، كان اقتباسنا لكلمات باتريك هنري المعروفة ، التي قالها في عام ١٧٧٥ أمام برلمان فرجينيا . وإذا كان جنون التفوق العسكري والمخططات العسكرية لم يعم أثمارهم فبإمكانهم ان يستنتجوا بسهولة ان الثورة المضادة - التي هي من صنعهم وهم الذين يعملون على تمويلها وتسليح افرادها لاطاحة بالحكومة الشرعية في نيكاراغوا - فيها من أوجه الشبه لبينديكت ارنولد الذي خان الولايات المتحدة ، أكثر من أوجه الشبه للآباء المؤسسين للدولة الامريكية .

لقد قال ممثل الولايات المتحدة في بيانه الذي أدلى به اليوم ، انه يرى ان هناك أملا في مستقبل أفضل لامريكا الوسطى ونيكاراغوا . وبلدي يرى نفس الشيء . إن

الحرية والديمقراطية وتقرير المصير والسيادة في بلادنا هي حقيقة وستظل حقيقة . وما برحنا نحن ابناء نيكاراغوا نناضل منذ سنوات كثيرة لتحقيق هذا الهدف وسوف نواصل الدفاع عن انفسنا ضد التدخل الاجنبي . فالولايات المتحدة تنسى ببساطة ان تاريخ نيكاراغوا وتنميتها في المستقبل هما في ايدي النيكاراغويين ، وان عمالقة المرتزقة وافراد الكونترا لا يمثلون سوى الماضي الساموزي الحافل بالارهاب والموت . إن الديمقراطية التي تمثلها الكونترا هي تلك الديمقراطية التي عانينا منها طيلة سنوات ريكتاتورية سوموزا التي ايدتها الولايات المتحدة الامريكية . وبتاريخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٩ اتحت لأول مرة في تاريخ امتنا الصغيرة العدد امكانية ان نصبح احرارا وبلدا ذا سيادة ومستقلا ، ولاحق الغرمة لبناء مجتمع ديمقراطي .

ان فقدان الذاكرة التاريخية لدى الولايات المتحدة يجعلها تنسى حتى الاحداث الأخيرة ، مثل الجهود التي بذلتها مجموعة كونتادورا في السنوات الثلاث الماضية منذ اعتماد وثيقة الإهداف في عام ١٩٨٣ ، التي وقعت وصادقت عليها نيكاراغوا ، بطبيعة الحال ، وتواصل تأييدها . ومنذ ذلك الحين ، قدمت مجموعة كونتادورا نسختين من وثيقة السلم والتعاون في امريكا الوسطى الى حكومات امريكا الوسطى للنظر فيها . وكانت نيكاراغوا الدولة الوحيدة التي نظرت في تلك الوثيقة بشكل ايجابي بينما عملت الولايات المتحدة كل ما في وسعها لوضع العراقيل امامها . ان الاعمال وليست الكلمات هي التي توضح من يسعى الى تحقيق السلم ومن اختار الحرب نهجا .

لقد أمضى وفدي باهتمام الى بيان أدلت به احدى دول امريكا الوسطى في هذه المناقشة وأبديت فيه استعداد حكومتها لانهاء وجود المستشارين العسكريين في بلادها اذا ما كانت بلادي على استعداد للقيام بنفس الشيء . ونحن نشعر بالغبطة ازاء هذا البيان اذا كان ينطوي على تغيير مواقف ذلك البلد بالمقارنة مع مواقفه السابقة . وتؤكد نيكاراغوا رغبتها في أن تغدو امريكا الوسطى منطقة خالية من أي وجود عسكري أجنبي فيها . وطرحت مجموعة كونتادورا اقتراحا محددًا حول هذه النقطة حظي بقبول نيكاراغوا . واذا ما قبل هذا الاقتراح من جانب بلدان اخرى في امريكا الوسطى ، فلا بد من ان نجتمع في ظل مجموعة كونتادورا للتوصل الى الاتفاقات الضرورية . ونيكاراغوا على استعداد لحضور اجتماع تعقده مجموعة كونتادورا لمعالجة هذا الجانب أو غيره من الجوانب المتعلقة بمسألة امريكا الوسطى . ويحدونا الأمل في أن تعرب دول امريكا الوسطى الأخرى عن نفس الاستعداد . فالسلم في امريكا الوسطى يعتمد على ارادتنا السياسية جميعا .

السيد غفير (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على الرغم من

أن وفدي لم يعتزم التدخل في مناقشة اليوم ولكنني أجد نفسي مضطرا للقيام بذلك ازاء اقحام إحدى الدول الاعضاء لعناصر دخيلة ولا مبرر لها تماما في المناقشة .

فمرة أخرى هذا الصباح ، اتبعت احدى الدول - وسأمتنع عن ذكر اسمها - اسلوبا اعتادت عليه في اقحام مصالحها السياسية الضيقة والمكشوفة في مناقشة الجمعية العامة ، وبطبيعة الحال ، لم تمت تلك المصالح بأية صلة بالمسائل التي اجتمعنا هنا لمناقشتها . ان عرقلة تلك الدولة مجرى المناقشة باشارتها لمسائل من هذا النوع يقوض امكانية احراز اي تقدم في المناقشة ويعجز الجمعية العامة عن القيام بعملها . وأود أن اشير الى أن تلك الدولة التي يطيح لها اتباع هذا الاسلوب من أكثر الدول اساءة للسلم الدولي . فقد أدى الدعم المالي والاداري والدبلوماسي والايديولوجي الذي تقدمه للارهابيين الدوليين الى تنفيذ أعمال ارهابية بغيضة في العالم . ووضع مؤخرًا انها كانت متورطة في محاولة تنفيذ المزيد من هذه الاعمال الرهيبة .

ويجد العديد من الارهابيين الدوليين ملاذًا في امريكا الوسطى . وليس من قبيل الصدفة أن يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي تأتي في مقدمة المجموعات الارهابية الحديثة في العالم ، علاقات وثيقة ببلد واحد على الأقل في المنطقة - بييد أن هناك محافل أخرى في منظماتنا تضطلع - وينبغي لها ان تضطلع - بمناقشة مواضيع من هذا النوع - والجمعية العامة ليست المحفل المناسب لذلك . وبالتالي ، ينبغي لنا ان نتلافى هذا الاسلوب المغالى فيه والدخيل في هذه المناقشة الهامة التي يجب أن تقتصر على مسألة السلم والأمن في امريكا الوسطى .

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من

النظر في البند ٤٢ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥